مؤتمر العمل العربي

الدورة السابعة والأربعون

القاهرة - جمهورية مصر العربية، 5 - 12 سبتمبر / أيلول 2021

البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، 2021)

تـقـديـــم

أولا : تنفيذا لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الدورة العادية رقم (341) ، والتي عقدت خلال مارس 2021 ، بشأن تحديد موعد وجدول أعمال الدورة العادية (109) لمؤتمر العمل الدولي ، فقد تقرر عقدها خلال الفترة من 3 - 19 يونيو / حزيران 2021 ، حيث عقدت الدورة (109) للمؤتمر في شكل افتراضي بالكامل باستثناء التواجد الفعلي في قاعات الاجتماعات لبعض موظفي المؤتمر ولجانه وسكرتارية المجموعات.

ثانيا : مراحل انعقاد الدورة (109) :

قرّر المجلس أن يكون انعقاد الدورة (109) على ثلاثة فترات :

الفترة الأولى : عقد جلسة افتتاح المؤتمر يوم الخميس 20 مايو/ آيار2021

يتولى خلالها المؤتمر انتخاب مكتب المؤتمر ، احداث اللجان القارة واللجان الفنية واعتماد عند الاقتضـــاء التعديلات على نظام وأســـاليب العمل إذا ما اتضـــح أن ذلك ضروريا باعتبار أن المؤتمر سينعقد في شكل افتراضي.

وعقدت هذه الجلسة وتم انتخاب كل من :

الســـيد / عمر زنيبر، ســـفير المملكة المغربية وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ، رئيساً للمؤتمر.

كما انتخب أيضا خلال الدورة ثلاثة نواب لرئيس المؤتمر وهم :

- **السيد / تشاد بلاكمان من بربادوس ممثلا لمجموعة الحكومات**
- **السيدة / روني غولدبرغ من الولايات المتحدة، ممثلا لمجموعة أرباب العمل**
- **السيدة / أنيت تشيبليم من زامبيا، ممثلة فريق العمال**

الفترة الثانية : عقد اجتماعات الفرق واللّجنة التحضـــيرية خلال الفترة ما بين افتتاح المؤتمر (يوم الخميس 20 مايو / آيار2021) والبداية الرســـمية لأشـــغاله (يوم 3 يونيو/ حزيران 2021) .

الفترة الثالثة: انعقاد المؤتمر من جديد خلال الفترة من 3 إلى 19 يونيو / حزيران 2021.

حيث تولى المؤتمر خلال هذه الفترة ، مناقشـــة البنود الواردة بجدول الأعمال باســـتثناء البندين الرابع (انعدام المســـاواة وعالم العمل (مناقشـــة عامة)) والســـادس (المهارات والتعلم المتواصـــل (مناقشـــة عامة)) اللذين ســـتعهد دراســـتهما خلال مدّة اســـبوعين ونصـــف إلى فريقي عمل يتمّ احداثهما للغرض من قبل المؤتمر وذلك في تواريخ يحدّدها مجلس الإدارة عن طريق التصويت بالمراسلة.

وســـيدعى المؤتمر من جديد لعقد جلســـة عامة لاعتماد تقارير واســـتنتاجات فريقي العمل المكلّفين بدراســـة البندين الرابع والســـادس ســـابقي الذكر وكذلك لاختتام الدورة (109) للمؤتمر، وقد تم تحديد تاريخ هذه الجلسة في 25 نوفمبر 2021 ولم تحدد بعد إن ما كانت ستعقد عن بعد أو حضورياً.

ثالثاً : كما تضمن هذا البند أهم النتائج الصادرة عن المؤتمر وفعاليات المجموعة العربية ونتائج لجان التنسيق والصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية والذي عقد في 1 يونيو / حزيران 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM. كما يتضمن البند أيضاً أهم نتائج الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والذي عقد خلال يوم 8 يونيو / حزيران 2021، وبعض التقارير لأهم اللجان .

رابعاً : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

فايز علي المطيري

المدير العام

أولا : القسم الأول

بنود الدورة (109)

لمؤتمر العمل الدولى لعام 2021

بالرجوع إلى الفقرة (4) من وثيقة مجلس الإدارة GB341/3/2 المتعلقة بترتيبات الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي 2021 ، وإلى قرار مجلس الإدارة بخصوص نفس الموضوع والذي صادق عليه في دورته 341 (مارس 2021) ، سيكون محتوى أعمال المؤتمر كالآتي :

إضافة إلى انتخاب مندوبي مجلس الإدارة للفترة 2021- 2024 والنظر في الاستعراض الشامل المقترح للنظام الأساسي للمؤتمر، تم مناقشة البنود التالية :

أولا - تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام : تقرير المدير العام بشأن تنفيذ البرنامج للفترة 2018 – 2019 وتقرير المدير العام (المكرس لتأثير أزمة كوفيد – 19) وتقرير وضع عمال الأراضي العربية المحتلة لعام 2019 وعام 2020 وتقارير رؤساء مجلس الإدارة للفترة 2019 – 2020 والفترة 2020 – 2021.

ثانيا - مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2022 – 2023 ومسائل أخرى : اعتماد البرنامج والميزانية للفترة 2022 – 2023 وتخصيص ميزانية الدخل بين الدول الأعضاء ، اعتماد جدول اشتراكات المساهمات في الميزانية لعام 2022 ، اعتماد التقارير المالية والبيانات المالية الموحدة المدققة لعام 2019 وعام 2020 ، السماح بالتصويت لأي دولة عضو عليها متأخرات من مساهماتها، قد تطلب ذلك ، التعيينات في المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وفي لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي منظمة العمل الدولية والتعديلات على النظام الأساسي للمحكمة التي أوصى بها مجلس الإدارة.

ثالثا - المعلومات والتقارير بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

رابعا - انعدام المساواة وعالم العمل (مناقشة عامة).

خامسا – مناقشة متكرّرة بشأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي).

سادسا - المهارات والتعلم المتواصل (مناقشة عامة).

سابعا - إلغاء ثماني اتفاقيات عمل دولية وسحب تسع اتفاقيات عمل دولية وأحدي عشرة توصية عمل دولية.

ملحوظة : قرر المؤتمر تأجيل مناقشة البندين الرابع والسادس إلى جلسة عامة تعقد خلال يوم 25 نوفمبر / 2021 لاعتماد تقارير واستنتاجات فريقي العمل المكلفين بدراسة هاتين البندين وكذلك لاختتام فعاليات الدورة "109" لمؤتمر العمل الدولي.

- **قام مكتب العمل العربي بأعداد وثيقة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية حيث تم إدراج ملخص لأهم البنود وكما يلي :**
  - تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية العمل في زمن كوفيد.
  - مشروع وثيقة ختامية للمؤتمر بعنوان "نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد - 19 يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود".
  - البند الثالث - المعلومات والتقارير المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات - تقرير لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات - (التقرير الثالث – الجزء ألف).
  - قائمة أولية للحالات الفردية التي تمّ عرضها على الأطراف الاجتماعية - لجنة تطبيق المعايير.
  - البند الثالث - الدراسة الاستقصائية حول النهوض بالتشغيل والعمل اللائق في عالم متغير التقرير الثالث.
  - البند الخامس - مناقشة متكرّرة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة تحت عنوان "بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل يتمحور حول الانسان.
  - البند السابع - إلغاء وسحب اتفاقيات وتوصيات عمل دولية.
- **وقد تم إدراج هذه الوثيقة على موقع منظمة العمل العربية.**

ثانيا : اجتماعات المجموعة العربية

يوم الثلاثاء الموافق 1 يونيو / حزيران 2021

من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

أولاً: الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .

ثانياً: اجتماع لجنة الصياغة .

ثالثاً: اجتماعات لجنة التنسيق .

أولاً: الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .

- يتخذ مكتب العمل العربي ســـنوياً جميع الإجراءات والترتيبات اللوجســـتية التنفيذية لتنظيم أنشطة واجتماعات المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي مع تقديم مقترحات بشـــأن موعد ومكان ومشـــروع جدول أعمال الاجتماع التنســـيقي الأول للمجموعة العربية واجتماعات اللجان المنبثقة عنها، وكذلك الاجتماعات اللاحقة بالإضـــافة إلى إعداد وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة.
- وبالإشـــارة إلى ما ســـبق فقد تقرر أن يعقد مكتب العمل العربي الاجتماع التنســـيقي الأول للمجموعة العربية من خلال المنصـــة الالكترونية (Zoom) يوم الثلاثاء الموافق 1 يونيو / 2021.
- حيث تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع البنود التالية :

جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

البند الأول : المسائل الإجرائية :

- **رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنتي التنسيق والصياغة.**
- **كلمة المجموعة العربية في المؤتمر.**

البند الثاني : رئاسة الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2021 – 2024).

البند الرابع: مشروع الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة 2022 – 2025

البند الخامس: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 حول دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

البند السادس: التعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية ودعم المطالب الفلسطينية:

<u>أولا : متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980</u>

- **بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.**

<u>ثانياً: متابعة تنفيذ برامج التعاون الإنمائي لمصلحة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.</u>

أ - البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة الاراضي العربية المحتلة.

ب - الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

<u>ثالثاً : جهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية</u>

(أ) متابعة قرار الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي لعام 2019 بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 وجهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية.

(ب) قرارات الدورة (91)، (92)، (93)، (94) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين.

سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

البند الأول : المسائل الإجرائية :

1. رئاسة المجموعة العربية :

إن رئاســـة اجتماعات المجموعة العربية في هذه الدورة تكون اســـتنادا لما جرت عليه العادة والعرف لمعالي الوزير الذي ترأس الدورة (الأخيرة) لمؤتمر العمل العربي، وعليه يتم خلال الجلسة الأولى دعوة رئيس الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي 2019 لتسلم رئاسة الاجتماع أو من ينوب عنه . **وقد ترأس فعاليات هذا الاجتماع معالي الدكتورة / لميا الدويهي وزيرة العمل بالجمهورية اللبنانية .**

وقد القت كلمة باســـم المجموعة العربية في الجلســـة العامة للمؤتمر خلال يوم 16 يونيو / 2021 " نصها كالتالى :

السيد / رئيس المؤتمر...

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني أن أتحدث إليكم باسم المجموعة العربية المشاركة في أعمال الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي وأن أتقدم بالتهنئة الى رئيس وهيئة مكتب المؤتمر.

السيدات والسادة

خلال العامين المنصرمين تفشت جائحة وبائية خطيرة لم يَعرف العالم لها مثيلا، حصدت أرواح الملايين من البشر، وتسببت في أضرار صحية واقتصادية واجتماعية جسيمة، كما فرضت تحديات إضافية على أسواق العمل، أبرزها انخفاض ساعات العمل الفعلية، وتسريح أعداد كبيرة من العمال، مما أدي إلى فقدان الملايين لوظائفهم، وإفلاس وإغلاق كثير من الشركات وخاصة الصغيرة منها، وانخفاض مستوى الدخول لدى فئات عريضة من العمال، فأدى ذلك إلى ازدياد معدل البطالة، وتفاقم نسبة الفقر، وكانت آثارها أشد على الفئات المستضعفة والأكثر حرمانا من الشباب والنساء وأصحاب المشروعات الصغيرة.

السيدات والسادة

يطيب لي باسم المجموعة العربية أن أعبر عن الشكر والتقدير للسيد / جاي رايدر، المدير العام للمنظمة، على تقريره القيّم الذي حمل عنوان "العمل في زمن كورونا" والذي تناول الآثار التي خلفتها الجائحة سواء على الأرواح، أو على عالم العمل، وإذ نثمن عاليا ما تضمنه التقرير من رؤى

ومقترحات تساعد في التصدي لهذه الجائحة والتخفيف من أضرارها، والتي تتطلب منا جميعا التكاتف والتعاون وبذل الجهود للتعافي والانتعاش.

السيدات والسادة

لا زال الشعب الفلسطيني يعاني من سياسات القهر والتمييز والفصل العنصري، ولا زالت تُمتهن كرامته ويُحرم من التمتع بحقوقه المكفولة له بموجب القوانين والمواثيق والأعراف الدولية المختلفة، ولا زال العمال العرب في فلسطين في (الضفة والقطاع) وكذا الحال في (هضبة الجولان السورية) وفي (الجنوب اللبناني) يتعرضون مثل إخوانهم الفلسطينيين لكثير من المضايقات ويتعرضون للتهجير القسري والاستيلاء على الأراضي والبيوت ، يُقاسون صُنوف شتى من العذاب والتوقيف لساعات في الحواجز الأمنية المتعددة التي تقيد حركتهم وتمنعهم من ممارسة أبسط حقوقهم الطبيعية في العيش بكرامة فوق أرضهم، وإننا من هذا المنبر نطالب باسم المجموعة العربية أن نضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته، واتخاذ ما من شأنه لإجبار الكيان الغاصب، للكف عن ممارساته الاستفزازية التي تهدد الأمن والسلام في العالم.

السيدات والسادة

إن انعدام التكافؤ بين البلدان في مواجهة الجائحة خاصة في الحصول على اللقاحات وفي تفاوت القدرات المالية والإمكانيات الفنية والصحية على مواجهة الجائحة، مؤشر غير جيد وقد يطيل أمد الجائحة، وبالتالي يطيل أمد الانتعاش والتعافي، ويعمق حجم المعاناة، وربما يضاعف حجم الخسائر على الأفراد ومستوى الدخل ومستوى المعيشة، وبالتالي فالعالم أحوج ما يكون اليوم إلى مزيد من التكاتف والتعاضد، لأن التعافي التام لن يتم إلا بتعافي الجميع.

وفي الختام فإننا وباسم المجموعة العربية نؤيد الاتجاه الرامي بشأن عزم المنظمة عقد منتدى سياسي كبير يهدف إلى حشد استجابة عالمية قوية ومنسقة لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات انتعاش تتمحور حول الانسان خاصة في الدول النامية.

والسلام عليكم ورحمة الله

كما قام سعادة السيد / فايز على المطيري بألقاء كلمة باسم منظمة العمل العربية في الجلسة العامة للمؤتمر نصها كالتالى :

السيد / رئيس المؤتمر

اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة المشاركون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتقدم بداية بأصدق التهاني للمملكة المغربية لترأسها الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي، والذي يعد فخراً لنا وللمجموعة العربية، كما أهنئ هيئة مكتب المؤتمر، وممثلي الفرق واللجان على نيلهم الثقة، واثني على ما جاء في تقرير السيد غاي رايدر لهذه الدورة "العمل في زمن كوفيد" والذي يضع

خارطة طريق لتصحيح المسار نحو أهداف التنمية المستدامة 2030، وإن منظمة العمل العربية تؤيد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر بعنوان " نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية الى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-19."

سيداتي سادتي

إن انعقاد مؤتمر العمل الدولي وللمرة الاولى افتراضياً، ينبئ عن مدى عمق تداعيات جائحة كوفيد، التي اوجدت واقعاً جديداً مغايراً، وأرست أنماطاً غير تقليدية للتواصل مبنية على التباعد الاجتماعي، والتي كان ثمنها باهظاً على المنشآت الاقتصادية ومعظم قطاعات العمل وشرائح عريضة من الطبقة العاملة، كما أثمن الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولنا العربية أثناء هذه الجائحة لتخفيف تداعيات الازمة.

فقد تحولت هذه الازمة الصحية في وقت قصير إلى أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، فكشفت النقائص الهيكلية في النظم الصحية، والبنية التحتية التكنولوجية، ومنظومة الحماية الاجتماعية، فالمرحلة القادمة نحو التعافي تتطلب منا إجراء تحولات مبتكرة في السياسات، لتحديد الأولويات الأساسية للتحول نحو أنظمة اجتماعية واقتصادية جديدة، لإعادة البناء وتصويب المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سيداتي سادتي

حرصت المنظمة على الاستجابة السريعة والتفكير في آليات عمل تتناسب مع تداعيات الأزمة وضمان استمرار المنظمة في تنفيذ مهامها والقيام بمسؤولياتها واستمرار أنشطتها وخدماتها في إطار رسالتها القومية والاجتماعية لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة وتقديم الدعم والمشورة والمساندة لهم، فعقدنا العديد من الندوات التفاعلية عبر المنصات الإلكترونية، وأصدرنا العديد من الدراسات والتقارير التي ترصد الواقع الراهن الذي فرضته الجائحة وسبل الاستجابة والتأهب لها.

اسمحوا لي من خلال مؤتمركم الموقر باسمي وباسم أطراف الانتاج الثلاثة، أن أدين الممارسات التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد شعبنا في فلسطين والحملة الشرسة الاخيرة التي شنتها قوات الاحتلال لطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم في حي الشيح جراح بالقدس الشرقية المحتلة، كما نؤكد دعمنا الدائم والكامل لصمود الشعب الفلسطيني وحقه في استرداد حقوقه الانسانية المشروعة.

وهنا أجدد دعوتي لمنظمة العمل الدولية وأطراف الإنتاج الثلاث في العالم لعقد مؤتمر للمانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية بالتنسيق مع منظمة العمل العربية.

ختاماً ... أتمنى لأعمال هذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق

دمتم في رعاية الله ..... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أهم ملاحظات

الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية - الدورة (109)

1 يونيو / حزيران – 2021 من خلال المنصة الالكترونية zoom

1. أهمية تكثف المجموعة العربية لنشاطاتها داخل أروقة المؤتمر من اجل الحصول على المساندة الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني حتى تتحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
2. هناك الكثير من التحديات التي تواجهها امتنا العربية في اليمن وسوريا وليبيا ولبنان وإضافة إلى ما تواجهه مصر والسودان بالتعلق بالإجراءات الخاصة بسد النهضة ونحن نحثكم على اتباع القانون والمساندة الدولية في هذا الشأن حرصاً على مصالح الدولة الثلاثة.
3. الإشادة بجهود منظمة العمل العربية لإنجاح الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية والشكر للمدير العام على جهوده وفريق العمل المساعد.
4. نتقدم بكل الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على مجهوداتها الكبيرة والتي كانت وثيقة وقريبة من الاتحادات العمالية.
5. المطالبة من بعض الحكومات والتي لم تصادق على بعض الاتفاقيات الدولية المهمة بسرعة المصادقة عليها ومنها الاتفاقية رقم 87 بشأن الحريات النقابية وحماية حق التنظيم والاتفاقية الدولية 98 بشأن تطبيق مبادئ الحق والمفاوضة الجماعية والاتفاقية رقم 135 بشأن توفير الحماية الاجتماعية والتسهيلات لممثلي العمال في المنظمات والاتفاقية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والاتفاقية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل والمطالبة بتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتوفير سبل الحماية.
6. ادانة العدوان الغاشم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى المسجد الأقصى وعلى قطاع غزة واستهداف مرافق الحياة الاقتصادية والصحية والسكانية وطلب الادانة الشديدة وفضح لهذه الهجمة الشرسة التي سلبت حياة المئات من المدنيين والأطفال والنساء والشيوخ وهدم الأبراج والوحدات السكنية وتشريد سكانها وتدمير البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي والطرق وشبكات الاتصال والكهرباء و550 منشاة تجارية صناعية وخدمية وتعطيل أصحاب العمل مما أدى إلى تعطيل الالاف من العاملين والتحاقهم بقافلة العاطلين عن العمل. والمطالبة بالتنسيق مع الجهات الدولية لتنفيذ مشاريع عمل اغاثية لهذه الفئة المتضررة وبشكل سريع وطارئ وذلك بالتنسيق مع السلطة الوطنية.
7. الإشادة بتقرير المدير العام لمكتب العمل العربي والطلب بان يرفع إلى أعمال المؤتمر خصوصاً ما ورد فيه حول الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربية السورية المحتلة وبقية الأراضي العربية المحتلة. وطلب التكاتف لكل أطراف الإنتاج العربية داخل أروقة المؤتمر لإدانة

هذا التغول الإسرائيلي على حقوق الاخوة الفلسطينيين وحقوق العمال العرب والمواطنين العرب في كل الأراضي العربية المحتلة والجولان.

8. مطالبة منظمة العمل الدولية ان يكون هناك إجراءات داعمة خصوصاً في مجال الوقاية من فيروس كورونا بالنسبة للعمال العرب في مجال الحصول على اللقاحات وخصوصاً للدول التي لم تتمكن من الحصول على اللقاحات في الوقت الحالي والتمني أن يكون هناك جهد مشترك من الجميع بمطالبة المنظمة باتخاذ إجراءات عملية.

9. المطالبة بفتح سوق العمل في البلاد العربية لعمال فلسطين من أجل العيش الكريم والحد من تفشي ظاهرة البطالة.

10. تتبنى المجموعة العربية من خلال كل المداخلات وكتاب رسمي إلى منظمة العمل الدولية ، للمدير العام لمنظمة العمل الدولية كل ما جاء في تقرير مدير عام منظمة العمل العربية.

11. المطالبة برفع تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول فلسطين إلى لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية في اجتماعها، بحيث تدان من خلال اللجنة ويوضع على اللائحة القصيرة لممارستها القمعية.

12. المطالبة بعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال على هامش اعمال مؤتمر العمل الدولي مما سينتج عنة تغطية أوسع لصالح القضية الفلسطينية.

13. التأكيد على أن تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية رغم تطوره من حيث اللغة والوصف إلا انه لا يزال تقرير وصفي يتطلب إلى وسائل لتحويله الى آليات تنفيذية تؤدي الى وسائل للوقوف بحق عمالنا في فلسطين.

14. الطلب بدعم التشغيل من خلال برنامج انمائي وايضاً من خلال دعم صندوق التشغيل وعقد المؤتمر الدولي لمانحي التشغيل.

15. تهنئة المملكة العربية السعودية على المصادقة على بروتوكول رقم 29 لعام 2014 لاتفاقية العمل الجبري واتفاقية 120 ايضاً لنظافة التجارة والمكاتب وايضاً اتفاقية رقم 95 لحماية الأجور وتهنئة الجمهورية العراقية على المصادقة على الاتفاقية رقم 185 اتفاقية وثائق هوية التجارة وايضاً اتفاقية رقم 184 بشأن السلامة والصحة في الزراعة.

16. تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن المنطقة العربية عانت من خسارة 9.6% من ساعات العمل في عام 2020 أي ما يعادل 11 مليون وظيفة بدوام كامل مقارنة بالربع الرابع الأخير من عام 2019، لذلك يجب أن تتضافر الجهود ونركز على التعويض عن هذه الخسارة.

من جهة أخرى تم خلال الجلسة الأولي للمجموعة العربية تشكيل كل من لجنتي التنسيق والصياغة من السادة أعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة "109" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021.

ثانياً: اجتماع لجنة الصياغة .

- **هي اللجنة المكلفة بأعداد الصياغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي** حول **" أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.**
- **وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها وتم انتخاب السيد / عبد الكريم ضراغمة حكومات دولة فلسطين والسيد / محمد عبد الله العرادة عمال دولة الكويت مقرراً لهذه اللجنة وتم الانتهاء من فعاليات هذه اللجنة بإعداد تقرير اللجنة .**
- **وقد قام سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بمخاطبة السيد جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية بتاريخ 22 يونيو / 2021 وأرسال التقرير بنسختين العربية والإنجليزية.**

ملاحظات المجموعة العربية

حول ملحق تقرير المدير العام بعنوان وضع الأراضي العربية المحتلة

الدورة " 109 " لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021

عقدت منظمة العمل العربية من خلال المنصـــة الالكترونية ZOOM ، صـــباح يوم الاحد الموافق 6 يونيو / حزيران 2021 اجتماع لجنة الصـــياغة لإعداد ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الخاص بالأثار السـلبية للاحتلال الإسـرائيلي على العمال وأصحاب الاعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وبعد نقاش مستفيض والاطلاع على اهم نتائج هذا التقرير توصل أعضاء اللجنة للملاحظـــات التاليـة والتي ستقدم باسم المجموعـــة العربيـــة من خـــلال سعادة السيد / فايز علي المطيري – المـــدير العـــام لمنظمة العمـــل العربيـــة إلى سعادة السيد/ جاي رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

1- تعرب المجموعة العربية عن شكرها وتقديرها للسيد / غاي رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية لحرصه المستمر على إرسال بعثة تقصي الحقائق إلى فلسطيـــــن والأراضي العربية المحتلة الأخرى لإعطاء صـورة حقيقة لما يحدث على أرض الواقع ، وعلى وجه الخصـوص الآثار السـلبية لاسـتمرار الممارسـات التعسـفية للاحتلال الإسـرائيلي على الحياة الاقتصـادية والاجتماعية لعمال وشـعب فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة الأخرى وكذلك التأثير على التنمية بشـكل عام والتي زادت حدتها مع تفشـي جائحة " كوفيد – 19 " وذلك تنفيذا لقرارات دورتي مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974 و 1980.

2- تقدم المجموعة العربية شكرها لبعثة تقصي الحقائق التي زارت الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وإسرائيل لإجراء رصد لوضع العمال وأجريت مناقشات معمقة شخصياً أو عن بعد من خلال المنصات الالكترونية مع جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وكذلك لممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وذلك للتباحث وتبادل الرأي مع مسئوليها، وتثني المجموعة العربية على أعضاء البعثة لتحليهم بالحياد والموضوعية.

3- تثمن المجموعة العربية ما جاء في تمهيد تقرير المدير العام بأنه ينبغي ألا ننظر إلى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على انه مجرد صراع آخر في منطقة غارقة في التقلبات والصراعات، بل هو في صميم عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة، وهو بذلك يشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين وإذا ظل هذا الصراع دون تسوية فإنه سيبقى أحد المحركات التي تغذي انعدام الاستقرار وانعدام الامن للعمال.

4- كذلك تؤكد المجموعة على أن ما يحدث في فلسطين والأراضي المحتلة هو خرق صريح للمعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان.

5- تود المجموعة أن تشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن لا سيما القرارات الصادرة في أعوام 1967 ، 1973 ، 1981 ، 2002 ، 2003 ، 2008 ، 2009 ، 2016 وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام 2004 والتي لم يتم احترامها وتنفيذها من قبل إسرائيل لذا تطلب المجموعة العربية من منظمة العمل الدولية بذل المساعي والتدخل لدى السلطات الإسرائيلية برفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة ويعد هذا الطلب هو مطلب مستمر للمجموعة العربية تؤكد علية سنوياً.

6- تؤكد المجموعة العربية على ما جاء بالتقرير من ان سوق العمل الفلسطيني المحاصر بفعل الاحتلال، غير قادر على أداء وظيفته. وإن مشاركته في استقطاب القوي العاملة متدنية مع تفشي البطالة على نطاق واسع ولا يزال وضع استخدام الشباب والنساء قاتماً وأن حقوق العمال في اغلب الأحيان معرضة للخطر.

7- تضمن التقرير الإشارة الى أن جائحة " كوفيد – 19 " تهدد بنشر الفوضى في سوق العمل الفلسطيني ومن أجل التصدي على نحو فعال لتأثيرها، من الضروري اجراء الحوار والتنسيق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حيث يتعلق الامر بشكل خاص بوضع العمال الفلسطينيين في إسرائيل وتطالب المجموعة العربية المدير العام لمنظمة العمل الدولية بسرعة التدخل لتنظيم الحوار بين الجانبين للحد من كارثة تداعيات جائحة كورونا على سوق العمل الفلسطيني.

8- كما تؤكد المجموعة العربية على ما جاء بالتقرير حول تزايد تردى الأوضاع في غزة من حيث الظروف المعيشية وظروف العمل وذلك بسبب الحصار الشديد والمستمر براً وجواً وبحراً منذ ما يقرب من "13" عاماً فهناك نصف القوى العاملة عاطلة عن العمل كذلك انتشار هجرة الكفاءات من الشباب خاصة مع ظهور وانتشار جائحة " كوفيد – 19".

9- تطالب المجموعة العربية منظمة العمل الدولية بضـــرورة التنســـيق بين الجانبين الفلســـطيني والإسرائيلي للتوصل الى حل فعال والبدء بإصلاح نظام التراخيص والسماسرة وانتهاء بالوضع عند المعابر وتحســين الســلامة والصــحة المهنية في مواقع العمل الإســرائيلية وكذلك معالجة مسألة تمويل المعاشات التقاعدية الفلسطينية وكما هو منصوص عليه في بروتوكول باريس عام 1994.

10-تؤكد المجموعة العربية على ما جاء في التقرير من اســتمرار الاســتيطان والتوســع في المستوطنات الإسرائيلية على حساب الأراضي الفلسطينية والذي يعتبر مخالفاً وانتهاكاً للقانون الدولي فهو يؤثر تأثيراً عميقاً وما لبس فيه على حقوق عمال الأراضـــي العربية المحتلة، وتطالب المجموعة العربية بضـــرورة وضـــع حد لتكثيف المســـتوطنات غير القانونية وهدم المنازل الفلسطينية وانتشار المعاناة في غزة.

11-تثمن المجموعة العربية النتائج الملموســـة والتقدم المحرز للحوار الاجتماعي والذي تتوج بعقد المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي والتوافق على الحد الأدنى للأجور، والذي عقد خلال الفترة 20 – 21 مارس / 2021 ونثمن دور منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية في هذا المجال.

12-تشـيد المجموعة العربية بالدور الفعال لوزارة العمل بدولة فلســطين في إطلاق الاســتراتيجية الوطنية للتشـغيل بشـأن إنشـاء إطار متكامل لجميع البرامج المتعلقة بالعمالة سـواء على المدى القصـــير أو المتوســـط أو الطويل ومطالبة منظمتي العمل العربية والدولية في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة في فلسطين في تنفيذ برامج هذه الاستراتيجية كما تتقدم بالشكر الى سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد / جاي رايدير – المدير العام لمنظمة العمل الدولية على مشاركتهما في فاعليات أطلاق الاستراتيجية.

13-التأكيد على الدور الهام للصـــندوق الفلســـطيني للتشـــغيل والحماية في دعم إيجاد الوظائف من خلال الشـراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال خطته الاسـتراتيجية للفترة من 2018 – 2022 والطلب من منظمة العمل الدولية ببذل الجهود المناسـبة لتوفير الأموال اللازمة لدعم برامج صندوق التشغيل الفلسطيني لتمكينه من إيجاد فرص عمل لائقة جديدة للشباب الفلسطيني للحد من البطالة.

14-الطلب من المدير العام لمنظمة العمل الدولية الاسـتمرار في التنسـيق مع منظمة العمل العربية لاتخاذ الترتيبات لعقد مؤتمر للمانحين في أقرب فرصة ممكنة.

15-تؤكد المجموعة العربية على ما جاء بالتقرير بان النزاع والظلم قد هيمن على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية على مدى 75 عاماً ولكن فرص تحقيق السلام العادل ليست ضائعة، فلا يمكن تحقيق سلام دائم الا باستئناف عملية السلام الساعية نحو حل الدولتين.

16-تؤكد المجموعة العربية على ضـــرورة تحويل التقرير الى آليات تنفيذية تلزم إســـرائيل بوقف الانتهاكات واحترام الاتفاقيات والقرارات والعهود والمواثيق الدولية.

17-ترى المجموعة العربية أنه كان من الضروري زيارة البعثة لجنوب لبنان المحتل أو التواصل معهم من خلال المنصات الالكترونية لتضمين ما يحدث للعمال والمواطنين اللبنانيين من انتهاكات ومصادرة للحقوق المشروعة في التقرير.

18-تطالب المجموعة العربية المدير العام لمنظمة العمل الدولية التدخل لدى السلطات الإسرائيلية لتصحيح أوضاع العمال السوريين حيث أشار التقرير إلى أن العمال السوريين يواجهون حالات الحرمان والتمييز كما توقف تسويق المنتجات في الجمهورية العربية السورية منذ بضع سنوات، وتحول معظم العمال للعمل من الزراعة إلى البناء والخدمات.

19-تطالب المجموعة العربية تبني تقرير مدير عام منظمة العمل العربية حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والانسانية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني، خاصة فيما يتعلق بالجانب اللبناني.

ثالثاً : اجتماعات لجنة التنسيق .

- تتولى لجنة التنسيق متابعة أعمال اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر ، بهدف تنسيق وتوحيد مواقف ممثلي الدول العربية بخصوص المسائل التي تتم دراستها بهذه اللجان . وقد تم عقد اجتماعات هذه اللجنة خلال يومى الأحد الموافق 13 يونيو / حزيران 2021 ، والخميس الموافق 17 يونيو / حزيران 2021 ، حيث تم انتخاب الأستاذ / فواز فلاح المطيري الأمين العام للجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية رئيساً للجنة والسيد / حسين قرابصة ممثلاً للعمال بدولة فلسطين مقرراً لها. كما تم ترشيح كل من السادة التالية أسماؤهم لتقديم تقارير حول فعاليات بعض اللجان المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي وكما يلي:
  - السيد / حسين قرابصة لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
  - الدكتورة / شيماء بهاء الدين لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
  - الدكتورة / سناء العصفور لجنة المناقشة المتكررة للحماية الاجتماعية
  - الدكتور/ حسين ال بن الشيخ لجنة الاستجابة للكوفيد
- وقد قام سعادة المدير العام بتقديم الشكر لكافة أعضاء هذه اللجنة على المشاركة القيمة ومداخلاتهم الهامة لأثراء النقاش لإنجاح عملها . كما استعرض مهام هذه اللجنة وتقدم بالتهنئة لثقة الأعضاء في رئيس ومقرر اللجنة ، كما تقدم بالشكر للسيدات والسادة ممثلي اللجنة في **متابعة فعاليات اللجان**

المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي.

- **مرفق التقارير المقدمة من لجنة التنسيق.**

تقرير لجنة تطبيق المعايير المقدم من لجنة التنسيق

لجنة تطبيق المعايير

- رئيس اللجنة: السيدة / كورين يالسا من الكاميرون

- ممثل اصحاب الاعمال: السيدة / سونيا ريجن بوجن- نائب رئيس مجموعة اصحاب العمل.

- ممثل العمال: انتخاب السيد / مارك ليمانز- نائب رئيس مجموعة العمال.

قائمة حالات الاخلال الجسيم للدول الاعضاء:

- **باكستان - جيبوتي - انجولا**
- **السلفادور - بابوا غينيا الجديدة**

ممثلي اصحاب الاعمال:

- حث الاعضاء الخمس على طلب المساعدة الفنية من المكتب ، كما أعرب عن قلقه ازاء الدول الاعضاء التي لم تقدم تقاريرها
- طلب من المكتب تقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين للوفاء بالتزاماتهم الدستورية
- أكد على ان تقارير الحكومات هي اساس النظام الاشرافي للمنظمة وللجنة الخبراء ولجنة المعايير
- شدد على ضرورة ان تمتلك الحكومات القدرة على تطبيق الاتفاقيات والوفاء بالالتزام نحو تقديم التقرير قبل المصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة

ممثلي العمال:

- عبرت عن اسفها فيما يتعلق بالدول الاعضاء التي لم ترسل للمكتب ايه معلومات مكتوبة والتي بلغ عددها 59 دولة
- ضرورة تقديم الدعم الفني للدول الاعضاء التي لم تفي بالتزاماتها الدستورية
- حث الدول الاعضاء على المشاركة ببرامج التدريب لمراكز التدريب بتورينو لتقديم المساعدة الفنية للشركاء الاجتماعيين والحكومات

- يجب ان تحرص الدول على اقامة حوار مجتمعي ثلاثي للمساعدة في الوفاء بالتزاماتها
- رفضت الملاحظات الشفهية والمكتوبة التي قدمتها مجموعة اصحاب الاعمال بشأن التشكيك في عمل لجنة الخبراء

رئيس لجنة تطبيق المعايير:

- احاطت بان بعض الحكومات قد تعهدت بالوفاء بالتزاماتها في المستقبل القريب واكدت علي ضرورة الالتزام بالمهل المحددة لذلك
- سوف يتم ادراج فقرات خاصة في تقرير اللجنة بشأن الدول التي لم تفي بالتزاماتها الدستورية فيما يتعلق بحالات الاخلال الجسيم

قائمة الحالات الفردية

م	الدولة	رقم الاتفاقية	رد الحكومة	ملاحظات ممثلي اصحاب الاعمال	ملاحظات ممثلي العمال	موقف بعض الدول
1	طاجكستان	81 الخاصة بتفتيش العمل	احيطت علما بملاحظات وتوصيات لجنة الخبراء، وستتقدم الحكومة بمعلومات تكميلية عن تطبيق الاتفاقية	غياب الية مركزية لعمليات التفتيش، دعوة الحكومة الي وضع تشريعات جديدة تتماشي مع تطبيق الاتفاقية، ضرورة قيام عمليات التفتيش على التشاور مع الشركاء الاجتماعيين، استفادة الحكومة من التعاون التقني لسد الثغرات ورفع القيود عن عمليات التفتيش	دعا الحكومة الي اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التجميد على عمليات التفتيش وتعزيز الية لتفتيش العمل، ودعاها ايضا لاحترام التزاماتها الدستورية، كما حث الحكومة على ان تقبل بعثة فنية من مكتب العمل الدولي	
2	بيلاروسيا	87 الخاصة بالحرية النقابية	تقدير الحكومة للدعم والمساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية، وعزمها التوافق مع احكام الاتفاقية	ضرورة التشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمجلس الثلاثي لمراجعة قانون التنظيمات النقابية، قبول المساعدات الفنية، وان تقدم الحكومة معلومات مفصلة عن التقدم المحرز وعرضه على لجنة الخبراء	ضرورة الامتثال واحترام معايير العمل الدولية وملاحظات لجنة الخبراء، اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوافق المطلوب مع احكام الاتفاقية	مؤيد: مصر، الصين، طاجكستان، تركمنستان، فنزويلا، اذربيجان
3	غانا	182 الخاصة باسوا اشكال عمل الاطفال	عرض جهود الدولة المبذولة والتي حرصت على موائمة تشريعاتها الوطنية مع احكام الاتفاقية واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين جودة التعليم وتعزيز الوعي بعمالة الاطفال	حث على الالتزام بموعد ارسال التقارير الدورية واتاحة المعلومات قبل انعقاد دورة لجنة الخبراء، تكثيف الجهود لمراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالاتفاقية،	دعا الي ارساء تدابير فعالة عبر اعتماد خطة عمل وطنية تحول دوت تحول الاطفال الي ضحايا اتجار، دعا الحكومة الي قبول بعثة فنية من المنظمة للمساعدة على تسريع الجهود في مجال عمل الاطفال	مؤيد: مصر، الجزائر، المملكة المتحدة، الكاميرون، الولايات المتحدة الامريكية
4	تركمنستان	105 الخاصة بإلغاء العمل الجبري	التزام الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الامتثال لمعايير العمل الدولية ورغبة الحكومة في اللجوء للمساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية	ضرورة الامتثال واحترام معايير العمل الدولية وملاحظات لجنة الخبراء، تقديم المعلومات بشأن عدد المخالفات المسجلة في قطاع القطن، ضرورة الحصول على الدعم الفني لتحقيق التوافق بين القانون والممارسة	ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتوافق التشريعات الوطنية مع احكام الاتفاقية، ضرورة تطوير خطة عمل وطنية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين خاصة فيما يتعلق بحصاد القطن	مؤيد: كندا، اوزبكستان، اذربيجان، سويسرا

م	الدولة	رقم الاتفاقية	رد الحكومة	ملاحظات ممثلي اصحاب الاعمال	ملاحظات ممثلي العمال	موقف بعض الدول
5	زيمبابوي	105 الخاصة بإلغاء العمل الجبري	تقدير الحكومة للدعم والمساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية	ضرورة احترام الاتفاقيات الاساسية لمنظمة العمل الدولية، ضمان الحقوق النقابية بما يشمل الحق في التعبير عن الآراء وحق التجمع وحرية الانضمام، تقديم معلومات حول الاصلاحات التشريعية التي تجريها زيمبابوي، التشاور مع الشركاء الاجتماعيين لتحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية واحكام الاتفاقية، قبول المساعدة التقنية	تقديم المعلومات الي لجنة الخبراء، قبول المساعدات التقنية وبعثة الاتصال	مؤيد: مصر، الجزائر، الهند، الصين، كوبا، المملكة المتحدة، ملاوي، غانا، اثيوبيا، بتسوانا
6	اثيوبيا	87 الخاصة بالحرية النقابية	رغم التقدم بالمعلومات المقدمة للجنة الخبراء، الا انه تم ادراجها على القائمة الفردية. التزام الحكومة نحو تقديم تقرير الي لجنة الخبراء بشأن التقدم المحرز، الحاجة الي اللجوء الي المساعدة الفنية من المكتب	ناشد الحكومة بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين لتحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية ذات الصلة بتطبيق الاتفاقية، وضرورة التزام الحكومة نحو ضمان التطبيق الفعال للحرية النقابية كما ورد بأحكام الاتفاقية	ضرورة اجراء الاصلاحات التشريعية المطلوبة لملائمة التشريعات الوطنية مع احكام الاتفاقية، اللجوء الي المساعدة الفنية من المنظمة	مؤيد: الجزائر، ناميبيا، الصين، غانا، بوركينا فاسو، كينيا
7	هندوراس	169 الخاصة بالشعوب القبلية	التزام الحكومة بتقديم تقرير يضم المعلومات المطلوبة للجنة الخبراء	حث الحكومة على الالتزام بتقديم معلومات حول تطبيق الاتفاقية، طلب المساعدة الفنية بما يضمن تطبيق احكام الاتفاقية	ضرورة اتخاذ التدابير الفورية والصارمة لأنهاء العنف ضد الشعوب الاصلية، اجراء المشاورات مع الشركات الاجتماعيين من اجل حماية ثقافة الشعوب الاصلية المنحدرة من أصل افريقي، وتحسين سبل العيش لهم وتوفير الخدمات العامة، طلبت من الحكومة اقامة تحقيق مستقل في حالات الاغتيال والاختفاء القسري	مؤيد: كولومبيا
8	كمبوديا	87 الخاصة بالحرية النقابية	طلب المساعدة الفنية من المكتب	طلبت من الحكومة ان تواصل اتخاذ التدابير اللازمة مع الشركاء الاجتماعيين لضمان التغطية	حثت الحكومة على التحقيق ومساءلة المسؤولون عن عمليات	مؤيد: البرتغال، تايلاند،

م	الدولة	رقم الاتفاقية	رد الحكومة	ملاحظات ممثلي اصحاب الاعمال	ملاحظات ممثلي العمال	موقف بعض الدول
				التشريعية للعاملين الذين لا يشملهم قانون التنظيمات النقابية، ضرورة الامتثال واحترام معايير العمل الدولية، طلب المساعدة التقنية من المكتب	القتل، اتخاذ التدابير الملموسة فيما يتعلق بحقوق التنظيم، الامتناع عن الاعتقال والاجراءات التعسفية، محاكمة النقابيين واسقاط كافة التهم الموجهة لهم، واشاء دليل اجراءات لكيفية التعامل مع المظاهرات والانشطة النقابية	الولايات المتحدة الامريكية، سويسرا
9	موزمبيق	122 الخاصة بسياسة العمالة	استعراض جهود الدولة في هذا الصدد	ضرورة وضع خطط استثمار لخلق وظائف لائقة للشباب، ضرورة تقديم معلومات بشأن النتائج المحققة فيما يتعلق بتوظيف الشباب والنساء والتدريب المهني والتعليم وتمكين المرأة، تقديم بيانات وتقارير عن خطة الدولة لضمان استمرارية سياسات العمالة في ظل جائحة كورونا من حيث القدرة على التكيف والصمود	حث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين بشأن دعم العمالة وخطط الانتعاش الاقتصادي، التركيز على المواطن وحقوق العمال والعمل اللائق وصولا الي القضاء على الفقر، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ادماج العمال في القطاع الزراعي	مؤيد: مصر، الجزائر، زيمبابوي، ناميبيا، مملكة أسوتين
10	الصين- هونج كونج	87 الخاصة بالحريات النقابية	أكد على التزام الدولة بالامتثال لمعايير العمل الدولية والتوافق مع الاتفاقية والاستمرار في تعزيز احترام الحقوق	ضرورة التشاور مع الشركاء الاجتماعيين، تقديم معلومات بشأن تطبيق القانون بما يتلاءم مع احكام الاتفاقية في الممارسة	أعرب عن قلقه ازاء تدهور الاوضاع في المنطقة الادارية، واشار الي ضرورة ممارسة العمال انشطتهم المدنية بحرية وبعيدا عن وسائل الترهيب، ودعي الي تقديم تقرير الي لجنة الخبراء بوضع عدد من الاشخاص الذين تم اعتقالهم وقرارات المحاكم في هذا الصدد	مؤيد: كوبا، روسيا، زيمبابوي، بيلاروسيا، اثيوبيا، فنزويلا معارض: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية
11	ناميبيا	111 الخاصة بالتمييز العنصري في الاستخدام والمهنة	استعراض جهود الحكومة لتحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية واحكام الاتفاقية	دعي الحكومة الي اعتماد تدابير محددة لضمان حقوق العمال الذين يعتبروا ضحايا تمييز بسبب القمع الفيروسي، ضرورة تقديم تقرير بشأن متابعة التمييز العنصري، وايضا التعديلات التشريعية لقانون العمل لسنة 2007، وان تطلب الحكومة	ضرورة الالتزام واحترام معايير العمل الدولية ولجنة الخبراء، اتخاذ التدابير الفعالة للتصدي الي الاسباب الجذرية المسببة لتمييز في الاستخدام والمهنة، ضرورة توسيع نطاق الخدمات لحاملي فيروس	مؤيد: مصر، السودان، زيمبابوي، اثيوبيا، الهند، فنزويلا، اوغندا،

م	الدولة	رقم الاتفاقية	رد الحكومة	ملاحظات ممثلي اصحاب الاعمال	ملاحظات ممثلي العمال	موقف بعض الدول
				اللجوء الي المساعدة الفنية من المكتب	نقص المناعة (الايدز) وتوفير سبل الانصاف المناسبة والتغطية الشاملة لهم، ودعي الحكومة الي تطبيق سياسة المساواة ضد التمييز وايضا تقديم المعلومات اللازمة	غانا، انجولا
12	كازاخستان	87 الخاصة بالحريات النقابية	استعرض الجهود المبذولة وطلب تقديم المساعدة الفنية من المكتب	- ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحل مشكلة تسجيل النقابات عمال النفط والطاقة، حثت على العمل مع الشركاء الاجتماعيين فيما يتعلق برفع القيود عن النقابات التي تحول دون تسجيلها، وتقديم معلومات عن التقدم المحرز والتطورات فيما يتعلق ببعض مواد الدستور	طلب من الحكومة اجراء تحقيق بشأن احداث العنف ضد النقابيين ومعاقبة مرتكبي هذه الاحداث، اتخاذ التدابير من حيث القانون والممارسة لضمان تمتع عمال نقابات الوقود والطاقة بحرية تامة في انشاء والانضمام الي النقابات المستقلة	مؤيد: البرتغال، روسيا، الهند، تركيا، اذربيجان
13	العراق	111 الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة	استعرض الجهود المبذولة من قبل الدولة والتشريعات الوطنية المطبقة لأحكام الاتفاقية، كما طلب دعم المنظمة في تدريب مفتشي العمل ومؤشرات التنفيذ المباشرة والغير مباشرة والعمل الجبري	طلب من الحكومة ان تقدم تقرير الي لجنة الخبراء بشأن التقدم المحرز في مشروع قانون حماية التنوع ومنع التمييز	طلب من الحكومة طلب المساعدة من المكتب	مؤيد: مصر، لبنان، الجزائر، البرتغال، فنزويلا معارض: اسبانيا
14	رومانيا	98 الخاصة بالمفاوضات الجماعية	استعرض الجهود المبذولة	تقديم تقرير للجنة الخبراء	حضور بعثة رفيعة المستوي من المكتب	
15	السلفادور	144 الخاصة بالمشاورات الثلاثية	استعرض الجهود المبذولة	طلب المساعدة الفنية من المكتب، تقديم تقرير للجنة الخبراء، قبول لجنة ثلاثية رفيعة المستوي، ادراج فقرة خاصة في تقرير اللجنة	تقديم تقرير للجنة الخبراء بشأن، التقدم المحرز في هذا الشأن	مؤيد: برتغال، بربادوس

م	الدولة	رقم الاتفاقية	رد الحكومة	ملاحظات ممثلي اصحاب الاعمال	ملاحظات ممثلي العمال	موقف بعض الدول
16	المالديف	MLC 2006 الخاصة بالعمل البحري	الدولة لم تتقدم بالتقرير، عرض قانون العمل بشكل عام والجهود المبذولة	الاستفادة من قبول بعثة فنية من المكتب	طلب المساعدة الفنية من المكتب	
17	كولومبيا	87 الخاصة بالحريات النقابية	استعرض جهود الدولة	دعا الحكومة لتقديم تقرير بالتقدم المحرز في هذا الشأن	ادراج فقرة خاصة في استنتاجات اللجنة	مؤيد: هندوراس، كندا، تشيلي، الكونغو معارض: الولايات المتحدة الامريكية، سويسرا
18	كيريباتي	182 الخاصة باسوا اشكال عمل الاطفال	استعراض الجهود المبذولة للدولة	الاستفادة من قبول البعثة الفنية من المكتب	طلب المساعدة من المكتب	
19	بوليفيا	131 الخاصة بالحد الأدنى للأجور	عرض خطوات الدولة والجهود المبذولة	قبول بعثة اتصال فنية من المكتب، ادراج فقرة خاصة في التقرير	اتخاذ الاجراءات اللازمة والخطوات الفعالة في هذا الصدد	مؤيد: مصر، بربادوس، كوبا، فنزويلا، الارجنتين، نيكاراجوا، سيريلانكا

استنتاجات لجنة تطبيق المعايير

بخصوص الحالة الفردية الخاصة بالعراق (الاتفاقية رقم 111)

أخذا بالاعتبار لمسار الانتقال وإعادة البناء الجاري في البلاد، ترجو اللجنة من الحكومة العراقية القيام فورا بما يلي :

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لاعتماد مشروع القانون المتعلق بحماية الاختلاف ومكافحة التمييز ومشروع القانون المتعلق بحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية في أقرب وقت.
- تدعو الحكومة لتطبيق الاتفاقية رقم 111 وعلى وجه الخصوص في إطار برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. ولهذا الغرض، يجب إيلاء عناية خاصة لوضعية النساء بما في ذلك العاملات المهاجرات أخذا بالاعتبار العراقيل القانونية التي تتعرض لها النساء في البلاد وخاصة المتعلقة بالحالة المدنية ويكون أساسيا مراجعة ومواءمة الأحكام ذات الصلة بالموضوع.
- تطلب اللجنة من الحكومة أن تطلب المساعدة لغرض التطبيق الفعلي لهذه الاستنتاجات.
- تطلب اللجنة أيضا من الحكومة تقديم تقرير مفصل للجنة الخبراء خلال اجتماعها القادم في أكتوبر – نوفمبر2021.

الاستنتاجات النهائية:

واختتمت اللجنة اعمالها باعتماد استنتاجات الدراسة الاستقصائية العامة، كما اعتمد التقرير العام للجنة، فضلا عن اعتماد استنتاجات حالات الدول التي تمت مناقشتها على القائمة الفردية نذكر أهمها:

ناشدت اللجنة كمبوديا وكازخستان وبوليفيا وهندوراس قبول بعثة اتصال مباشر من المنظمة.

وطلبت اللجنة من تركمنستان والسلفادور قبول بعثة ثلاثية رفيعة المستوي من المنظمة.

- **أعداد الدكتورة : شيماء بهاء الدين اتحاد الصناعات المصرية**
- **الأستاذ : حسين قرابصة عمال فلسطين**

قامت لجنة الضمان الاجتماعي بالعديد من النقاشات المتكررة وأسفرت عن مسودة النقاش الختامي حول الحماية الاجتماعية واهم النقاط التي وردت في مسودة النقاش

- **كمبادئ توجيهيه وسياق :**

1. استنكار أسلوب الإهمال الذي يهدد صلابة وقوة أنظمة الحماية الاجتماعية ويعرضها للخطر .
2. ضرورة إنشاء أنظمة حماية اجتماعية شاملة تتكيف مع التطورات في عالم العمل، على أن تتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة على المدى الطويل .
3. على كل دولة إنشاء هيكل قانوني وإداري للضمان الاجتماعي وذلك لضمان الحقوق المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع التزام العمال وأصحاب الأعمال والحكومات والمؤسسات بذلك بالتنسيق مع السياسات العامة وخاصة سياسة التشغيل ومن خلال الحوار الاجتماعي الثلاثي على وجه الخصوص .
4. تحقيق الحماية الاجتماعية أمر ضروري لمنع الفقر والحد منه ووسيلة لتأمين دخل العمال ومستويات معيشتهم في وقت الأزمات .
5. التركيز بشكل خاص على غير المحميين والضعفاء وذوي الإعاقة والعمال المهاجرين والعمالة المنزلية وعمال الزراعة والمحفوفين بالمخاطر وذوي الأجور المنخفضة .
6. الحماية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من برنامج العمل اللائق، حيث تساهم الحماية الاجتماعية في تمكين بيئة عمل لائقة ونمو للإنتاج وخلق فرص عمل واستدامة للشركات والعاملين بها واحترام للحقوق وحظر التمييز والقضاء على العمل القسري وعمل الأطفال وضمان الحد الأدنى للأجور والسلامة والصحة المهنية والحد الأقصى لساعات العمل .
7. تساهم الحماية الاجتماعية في الاستقرار في أوقات الأزمات وتخفيف الآثار الاقتصادية في حال تراجعها وتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق انتعاش أسرع نحو النمو .
8. الإطار المقترح هو تحقيق العدالة الاجتماعية والدعوة إلى وصول الجميع إلى أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة تتكيف مع التطورات في سوق العمل .

- **تدابير تعزيز الحماية الاجتماعية :**
- **تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة :**

1. يجب الالتزام بإدارة قوية لبناء حماية اجتماعية بشكل تدريجي وبأسرع وقت على أن تكون ملائمة لسياسة الدولة وفقاً لرؤية منظمة العمل الدولية حسب اتفاقية الضمان الاجتماعي رقم (102).

2. كأولوية أساسية، يجب المحافظة على نظم الحماية الاجتماعية كعنصر أساسي، وضمان قاعدة أساسية لمستويات الحماية الاجتماعية للجميع من خلال دورة الحياة بما في ذلك أساسيات الضمان الصحي وتأمين الدخل كخطوة تجاه تحسين مستويات الحماية لأكبر عدد ممكن وبسرعة ممكنة .
3. ضمان تعزيز نظم الحماية الاجتماعية باعتبارها مكملة لأجور العمل .
4. ضمان التدابير التي تهدف إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق كافة وشاملة لجميع العمال والمؤسسات وتتماشى مع التطورات في عالم العمل/ ويتم تنسيقها على النحو الواجب مع سياسات التوظيف وسوق العمل والإدماج النشط وإضافة الطابع الرسمي على العمالة من خلال تكميل العمل بأجر عن طريق مزايا الحماية الاجتماعية .
5. تحسين تغطية أولئك الذين لا يتمتعون بالحماية الكافية لجميع أنواع العمالة مع توفير أنظمة للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وفعالية لتفعيل سياسة التشغيل الوطني (التوطين) .
6. ضمان أن تكون سياسات وأنظمة الحماية الاجتماعية السائدة شاملة للأشخاص من ذوي الإعاقة مع الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة من خلال توفير ما يكفي من الرعاية الصحية وإعادة التأهيل وتقديم الخدمات المنزلية والمجتمعية المناسبة لاحتياجات كل شخص على أساس تقرير المصير .
7. اتباع سياسات الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الإنساني ومعالجة الفجوات بين الجنسين في المجال الاجتماعي .
8. الاستثمار في اقتصاد الرعاية لدعم مشاركة القوى العاملة للعمال من خلال تسهيل المشاركة المتساوية من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين النساء والرجال، والاعتراف بشكل أفضل بعمل الرعاية غير مدفوعة الأجر في المجتمع عن طريق تسجيل فترات الاشتراكات وتسهيل الوصول إليها، بحيث تكون رعاية طويلة الأجل وميسورة التكلفة وعالية الجودة .
9. تسهيل الانتقال الوظيفي للأشخاص المؤقتين والعمل الجزئي والعمل لحسابهم الخاص (العمال المهاجرين) دون تعريض حمايتهم الاجتماعية للخطر، والسعي إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للضمان الاجتماعي وذلك لتسهيل الوصول إلى الحماية الاجتماعية .
10. تأمين الحماية القانونية اللازمة للعمال وأصحاب الأعمال مع التأكد من صحة تصنيف علاقات العمل بشكل عام والحماية الاجتماعية الكافية لشتى أنواع العمالة .

- **تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية:**

1. تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الخاصة بهم وضمان التنسيق الفعال بين مختلف المخططات والبرامج، والحد من التجزئة وتحسين الكفاءة وفعالية تقديم المزايا والخدمات بناءً على مبادئ ومعايير الضمان الاجتماعي الدولية .

2. توفير أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة التي يمكنها الاستجابة لمخاطر دورة الحياة والمستجدات الناشئة عن المخاطر العالمية، وحماية جميع الأفراد والمؤسسات ضد احتمال حدوث أزمات وتحولات مستقبلية، وتسهيل الانتقال العادل إلى اقتصاديات ومجتمعات أكثر استدامة بيئياً .

3. الاعتراف بالمسئولية العامة والأولية للدولة بإقامة أطر حوكمة للحماية الاجتماعية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وللعمالة الكاملة والمنتجة ولأسواق العمل العادلة والعمل اللائق للجميع .

4. ضمان تماسك وتنسيق سياسات الحماية الاجتماعية مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية في التوظيف والصحة والتعليم والرعاية .

5. تعزيز القدرات الوطنية على تطوير سياسة التخطيط والتنسيق لتنفيذ برامج حماية اجتماعية كافية وشاملة .

6. تكملة الحماية الاجتماعية بما في ذلك حماية البطالة بالإدماج النشط مع سياسات سوق العمل مع توفير توظيف عام وخدمات اجتماعية عالية الجودة، بالإضافة إلى التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات والتدريب المهني وتسهيل عمليات الانتقال، وبناء أسواق عمل وأنظمة حماية اجتماعية أكثر شمولاً والاهتمام الخاص بالفئات المهمشة .

7. النهوض ببيئة مواتية للمنشآت المستدامة الصغيرة والمؤسسات متوسطة الحجم والتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي بهدف تعزيز الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، ومنع إضفاء الطابع غير الرسمي على العمالة مع تأمين التمويل طويل الأجل .

8. ضمان شفافية الحوكمة وإدارة آليات أنظمة الحماية الاجتماعية لمنع الفساد والاحتيال والتوزيع العادل للخدمات .

9. الاستفادة من الحوار الاجتماعي الشامل بجميع أشكاله من خلال إشراك الشركاء الاجتماعيين بشكل هادف في صياغة ورصد سياسات الحماية الاجتماعية .

10. بناء نظم معلومات فعالة وشفافة من خلال قواعد بيانات أنظمة تسمح بالتشخيص السليم واتخاذ القرارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن الحماية الاجتماعية .

- **التمويل المستدام والكافي لأنظمة الحماية الاجتماعية:**

1. القاعدة الاقتصادية تكون آمنة ومتينة ومستدامة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية الشاملة وتشغيلها على المدى المتوسط والطويل وتغطيتها للمزايا والخدمات .

2. ضمان التمويل الكافي والمستدام من خلال مجموعة من مصادر التمويل تكون مساهمة وغير اشتراكية مع أنظمة ضريبية تصاعدية لضمان خلق حيز مالي للحماية الاجتماعية .

3. أنظمة الحماية الاجتماعية تقوم على مبادئ التضامن والتمويل الجماعي والعدالة المتوازنة بين الأجيال وتحقيق المساواة بين الجنسين .

4. تأمين استراتيجيات تمويل كافة ومستدامة تحقق التوازن بين الذين يمولون ويستفيدون من خطط الضمان الاجتماعي .
5. إيجاد وإنشاء مصادر مبتكرة ومتنوعة للتمويل على أسس متعددة ومثالية .
6. ضمان التمويل والتقسيم العادلين بين أصحاب الأعمال والعمال لاستكمال أعلى مستويات الضمان الاجتماعي .
7. توسيع القاعدة الضريبية وبناء أنظمة عادلة وتصاعدية ومعالجة التهرب الضريبي وإعادة ترتيب الأولويات والقضاء على الفساد .
8. اتخاذ تدابير لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة ودعم إدراج الفئات غير الممثلة تمثيلاً ناقصاً في سوق العمل .
9. الاعتراف بضرورة دفع العمال وأصحاب الأعمال بنصيبهم العادل من مساهمات الضمان الاجتماعي بما يتفق مع الاتفاقية رقم .(102)

- **دعم صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الحماية الاجتماعية الوطنية**

1. يجب على المكتب

1. تعزيز قدرات الهيئات المكونة لإقرار التمويل المستدام والتنفيذ على المستوى الوطني لسياسات واستراتيجيات الحماية الاجتماعية المتوافقة مع الرؤية والأهداف التي وضعتها معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية، وبما يتماشى مع المعايير الاجتماعية والاقتصادية والوطنية أهداف التنمية البيئية .
2. دعم الدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات التعافي من الأزمات الممولة تمويلاً منصفًا تهدف إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل للتدابير الطارئة المعتمدة لمواجهة أزمة COVID-19 بحيث تساهم في أنظمة الحماية الاجتماعية المستدامة القادرة على الاستجابة للأزمات المستقبلية .
3. دعم الدول الأعضاء في تنسيق سياسة الحماية الاجتماعية مع سياسة العمالة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وتعزيز العمالة اللائقة والمنتجة، وتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي .
4. دعم الدول الأعضاء في تطوير سياسات الحماية الاجتماعية التي تسهل الانتقال العادل إلى الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئيا .
5. دعم وتشجيع إبرام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير الخدمات الاجتماعية الأمن للعمال المهاجرين وأسرهم .
6. دعم الدول الأعضاء في ضمان العمل اللائق للعاملين في اقتصاد الرعاية، بهدف لتحسين جاذبية هذه القطاعات وتعزيز جودة الصحة وخدمات الرعاية

7. دعم الدول الأعضاء في توفير الوصول إلى الحماية الاجتماعية الكافية للعمال وبشكل عام لجميع أنواع العمالة، بما في ذلك العمل الحر، وضمان الحفاظ وإمكانية نقل المستحقات المكتسبة في ضوء التطورات الجديدة في عالم العمل .

8. تقوية كافة أشكال الحوار الاجتماعي، بما في ذلك آليات المفاوضة الجماعية تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين للمشاركة في الصياغة والتنفيذ ورصد سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية .

9. دعم الدول الأعضاء في ضمان التمويل المستدام والكافي لسياسات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وقياس تكاليف فجوات التمويل وتحديد خيارات الحيز المالي، مع أخذ الاعتبار الواجب للمبادئ المنصوص عليها في معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية ذات الصلة .

10. الاستمرار في تزويد الأعضاء بالمشورة الفنية السياسية والقانونية والمالية والإكتوارية لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية .

11. دعم الدول الأعضاء في تحسين الحوكمة والشفافية والمسائلة لأنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، من خلال أنظمة المعلومات الإدارية القوية والأنظمة الإحصائية الوطنية .

- **البحث وبناء القدرات**

2. كجزء من الجهود الأوسع لتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة، ينبغي للمفوضية أن تحصل على الدعم من المشاركين :

1. إجراء بحث دقيق ومبني على الأدلة بشأن الحماية الاجتماعية وتأثيرها، والاستمرار في إنتاج، على فترات منتظمة، تقريرًا رئيسيًا عن الهدف الاستراتيجي الاجتماعي الحماية (الضمان الاجتماعي)، على أساس الأدلة المقارنة والتحليل وعلى الصعيد الدولي المعايير .

2. تقييم، على أساس البحوث المبتكرة والتحليلية على المستوى القطري، والمزايا ومساوئ الآليات متعددة الركائز المساهمة أو غير المساهمة أو المختلطة من أجل تسليط الضوء على التوليفات المثلى وتحسين عملية اتخاذ القرار بشأن سياسات الحماية الاجتماعية .

3. دعم الهيئات المكونة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الحماية، وضمان التمويل المستدام وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، من خلال رصد التقدم المحرز في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 ، 3 و 3 ، 8، من خلال تطوير المعايير الكمية بشأن الكفاية والاستدامة والتغطية وتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية .

4. تعزيز قدرات الحكومات والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين، في التعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وشركاء آخرين .

5. تعزيز تطوير المعرفة وتبادلها بشأن الممارسات الجيدة وتأثيراتها، من خلال التعاون والتعلم فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي .

- **التخطيط الفعال وتعبئة الموارد وتخصيصها**

3. ينبغي لمنظمة العمل الدولية

1. ضمان الترابط بين الهدف الاستراتيجي للحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) وأهداف إستراتيجية أخرى، وفقاً للذكرى المئوية لإعلان العدالة الاجتماعية .
2. تقديم الدعم الفني ومساعدة جهود الدول الأعضاء لسد فجوات تمويل الخدمات الاجتماعية الحماية من خلال الموارد المحلية والتعاون الإنمائي، بما في ذلك في إطار البرنامج العالمي الرائد لبناء أرضيات الحماية الاجتماعية للجميع .
3. تعبئة الموارد من أجل التعاون الإنمائي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، من خلال آليات التمويل التابعة للأمم المتحدة، التي تدعم تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الملائمة والمستدامة والمساهمة في تعبئة الموارد المحلية، بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة .
4. رصد وتقييم أثر الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى هيئاتها المكونة، من أجل تحسين تعبئة الموارد وتخصيصها

- **الإجراءات الفعالة ذات الصلة بالمعايير**

4. في دعم الهيئات المكونة لتحقيق الإعمال الفعال للحق في الضمان الاجتماعي، منظمة العمل الدولية ينبغي :

1. التعزيز المنهجي للتصديق والتنفيذ الفعال لأحدث التطورات الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية المعايير الأمنية، وكذلك مراعاتها في الإصلاحات القانونية .
2. دعم الدول الأعضاء في تعزيز الوصول إلى الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين العمال المنزليين من خلال تشجيع التصديق والتنفيذ الفعال الاتفاقية رقم 189 والتوصية رقم 204 .
3. إطلاق حملة للترويج للتصديق على الاتفاقية رقم 102، بما في ذلك من خلال الترويج بشكل منهجي للتصديق عليه ضمن البرنامج الرائد العالمي لبناء أرضيات الحماية الاجتماعية للجميع والبرامج القطرية للعمل اللائق .
4. مساعدة الدول الأعضاء على النحو الواجب في التغلب على العقبات التي تحول دون التصديق على أحدث اتفاقية اجتماعية لمنظمة العمل الدولية اتفاقيات الأمن والتنفيذ الفعال لاتفاقيات منظمة العمل الدولية والتوصيات .
5. تقييم أثر معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية في صنع السياسات الوطنية وصنع القوانين، وكذلك في أنشطة الشركاء متعددي الأطراف، بهدف ضمان فعالية الاستجابة للتحديات الجديدة وتعزيز اتساق السياسات في سياق متغير بيئة

- **إعادة تأكيد ولاية وقيادة منظمة العمل الدولية في مجال الحماية الاجتماعية في نظام متعدد الأطراف وتعزيز تماسك السياسة**

5. تماشيا مع تفويضها الدستوري بوضع معايير الضمان الاجتماعي الدولية، يكون ثلاثي الأطراف وخبرتها الفنية، ينبغي لمنظمة العمل الدولية :

1. لعب دور قيادي في ضمان اتساق السياسات بشأن الحماية الاجتماعية في الأطراف المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال آليات التعاون القائمة بين المؤسسات التي تهدف إلى تعزيز اتساق السياسات .
2. التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، بما يتمشى مع ولاية كل منظمة، لتقييم احتياجات وأولويات الحماية الاجتماعية الوطنية، والخيارات نحو توسيع نطاق الحيز المالي للحماية الاجتماعية على أساس المبادئ المنصوص عليها في أحدث منظمة العمل الدولية الاجتماعية معايير الأمان .
3. إيجاد الخيارات لتعبئة التمويل الدولي للحماية الاجتماعية، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، لاستكمال الجهود الفردية للبلدان المحدودة القدرات المالية المحلية للاستثمار في الحماية الاجتماعية أو مواجهة الاحتياجات المتزايدة بسبب الأزمات، الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ، على أساس التضامن الدولي، والمشاركة في المناقشات بشأن الحاجة إلى آلية تمويل دولية جديدة، مثل الحماية الاجتماعية العالمية للأموال .
4. إيجاد الشراكات الممكنة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية بهدف النهوض بتحقيق الرؤية والمبادئ المتضمنة في منظمة العمل الدولية معايير الضمان الاجتماعي الحديثة .
5. إيجاد إمكانية إدخال يوم دولي للحماية الاجتماعية للتأكيد على أهمية الحماية الاجتماعية للعمل اللائق والعدالة الاجتماعية) عقد مشاورات مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية لإيجاد وتقييم وتحديد الفرص التي تتيح أ تنفيذ أكثر تنسيقاً للتوصيتين رقم 202 و204.

- **إعداد الدكتورة / سناء العصفور رئيسة لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت عضو لجنة التنسيق العربية للجنة المناقشة المتكررة للحماية الاجتماعية**

البند الثاني : رئاسة الدورة "109" لمؤتمر العمل الدولي :

رئاسة الدورة (109) لعام 2021 ستكون لأفريقيا وقد تم خلال الجلسة الإجرائية الأولي للمؤتمر والتي انعقدت يوم 20 / 5 / 2021 انتخاب المملكة المغربية لرئاسة المؤتمر.

حيث أنتخب السيد / عمر زنيبر، سفير المملكة المغربية وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ، رئيساً للمؤتمر.

كما انتخب أيضا خلال الدورة ثلاثة نواب لرئيس المؤتمر وهم:

- **السيد / تشاد بلاكمان من بربادوس ممثلا لمجموعة الحكومات**
- **السيدة / روني غولدبرغ من الولايات المتحدة ممثلا لمجموعة أرباب العمل**
- **السيدة / أنيت تشيبليم من زامبيا ممثلة فريق العمال**

البند الثالث : انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2021 – 2024).

وفقاً للفقرة (5) من المادة 7 من دستور منظمة العمل الدولية تحدد ولاية مجلس الإدارة بثلاث سنوات وحيث أن الانتخابات الأخيرة جرت أثناء انعقاد الدورة (106) للمؤتمر لعام 2017 ونظراً لتداعيات جائحة كوفيد 19 وتأجيل انعقاد مؤتمر العمل الدولي فسيتم إجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة عن الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال أثناء انعقاد الدورة (109) للمؤتمر لعام 2021.

وتحدد المادة (52) من نظام العمل بالمؤتمر إجراءات التصويت.

**** تركيبة مجلس الإدارة:**

وفقا للمادة (7) من الدستور والجزء (6) من نظام العمل بالمؤتمر يتكون مجلس الإدارة من (56) عضو حكومات (28 أصيلين و28 مناوبين) و33 عضو عن أصحاب العمل (14 أصيل و19 مناوب) و33 عضو عن العمال (14 أصيل و19 مناوب).

**** هيئة الناخبين:**

وفقاً للمادة (49) من نظام العمل بالمؤتمر تتكون هيئة الناخبين الحكوميين من مندوبي حكومات الدول الأعضاء باستثناء الدول الصناعية العشرة (أعضاء دائمين) والدول المحرومة من التصويت.

وتتكون هيئة الناخبين عن أصحاب العمل والعمال من المندوبين المشاركين في المؤتمر باستثناء مندوبي الدول المحرومة من التصويت.

- تختار الهيئة الانتخابية الحكومية (18) عضو أصيل و (28) عضو مناوب.
- تختار الهيئة الانتخابية لأصحاب العمل (14) عضو أصيل و (19) عضو مناوب.

- تختار الهيئة الانتخابية للعمال (14) عضو أصيل (19) عضو مناوب.
- بالإضافة إلى عدد من المندوبين بصفة أعضاء بديلين.

■ **ملاحظة :**

الدول المتقدمة صناعياً هي:

"2" الولايات المتحدة الأمريكية - البرازيل ".

أوروبا "5" - (روسيا – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا – إيطاليا).

آسيا "3" اليابان – الصين – الهند.

نتائج انتخابات البلدان العربية

في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي

للفترة "2021 – 2024"

نتائج فريق الحكومات

اقل عدد اصوات للنجاح : 114 صوت

الاعضاء الاصيلين:

افريقيا: المغرب - عدد الاصوات 211 صوت

آسيا: المملكة العربية السعودية: عدد الاصوات 214 صوت

الاعضاء المناوبين: -

افريقيا: اقل عدد اصوات للنجاح: 111 صوت

الجزائر: 208 صوت

السودان: 206 صوت

ليبيا: 202 صوت

آسيا: اقل عدد اصوات للنجاح: 112

سلطنة عُمان: 208 صوت

جمهورية العراق: 207 صوت

نتائج فريق العمال:

السيدة / آمال العامري - المملكة المغربية **(مناوب)**

نائب رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد / شاهر سعد - دولة فلسطين **(مناوب)**

الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين

السيد / سليم لباطشة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **(عضو بديل)**

الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين

نتائج فريق أصحاب الاعمال

أعضاء اصيلين:

السيد / محفوظ مقاتلي – عضو اصيل – عن افريقيا.

السيد / خليفة خميس مطر – عضو اصيل – عن آسيا.

أعضاء مناوبين:

الدكتورة / سونيا محمد جناحي – عضو مناوب مملكة البحرين.

السيد / خليل الغرياني – عضو مناوب – الجمهورية التونسية.

أعضاء بدلاء:

السيد / هشام زونات – المملكة المغربية

الدكتور/ ماهر المحروق – المملكة الأردنية

السيد / منير بساط – الجمهورية اللبنانية.

البند الرابع : حول الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية 2022 – 2025

تحدد الخطة الاستراتيجية توجه المنظمة للفترة (2022 – 2025)، حيث ستتميز هذه الفترة بالجهود التي ستبذل للخروج من أزمة كوفيد 19 وذلك اتساقا مع ما ورد بإعلان مئوية منظمة العمل الدولية وتعتمد هذه الخطة على حلول مستقبلية ، مبتكرة ومتوازنة للمضي قدما في أجندة العمل اللائق والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . وقد قرر المؤتمر اعتماد الخطة الاستراتيجية.

البند الخامس: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 حول دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

إن دخول تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية حيز التنفيذ يستوجب تصديق أو موافقة 125 دولة عضو من بينها على الأقل 5 من العشرة دول ذات الأهمية الصناعية الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة.

سجّل مكتب العمل الدولي إلى حدّ 17 مارس 2021، 116 تصديق أو موافقة على هذا التعديل من بينها دولتان (الهند وإيطاليا) ذات الأهمية الصناعية صاحبة المقاعد العشرة الدائمة.

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه لم يبق لدخول التعديل حيز التنفيذ سوى 9 تصديقات أو موافقة من بينها 3 تصديقات أو موافقة على الأقل من الدول الثمانية ذات الأهمية الصناعية صاحبة المقاعد الدائمة المتبقية (بعد مصادقة الهند وإيطاليا) والتي لم تصادق إلى حدّ الآن على التعديل وهي ألمانيا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الفدرالية، فرنسا، اليابان، بريطانيا.

وهنا تكمن المشكلة حيث أنّ تلك الدول الثمانية لا ترغب في التخلي عن هذه الميزة (أي المقعد الدائم).

وتتوزع الدول التي لم تصادق أو توافق على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية (71 دولة من مجموع 187 دولة عضو بالمنظمة) حسب الجهات كما يلي:

4 دول من افريقيا، 21 دولة من أمريكيا، 21 دولة من أوروبا، 25 دولة من آسيا والباسيفيك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ 4 دول عربية فقط لم تصادق أو توافق على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية وهي: لبنان وسلطنة عمان وسوريا واليمن.

ويلاحظ تقدم كبير في مصادقة أو موافقة الدول العربية على دستور 1986 لمنظمة العمل الدولية وذلك بفضل المجهودات التي ما انفكت تقوم بها منظمة العمل العربية لتوعية وحث الدول العربية على المصادقة على هذا التعديل (من خلال اللقاءات التي تجمع المير العام لمنظمة العمل العربية بوزراء العمل بالدول العربية أو الندوات والملتقيات التي تنظمها المنظمة) باعتباره أهميته حيث يضمن تمثيل عادل داخل مجلس الإدارة ويخوّل للدول العربية التوسع في التمثيل في مجلس إدارة المنظمة إضافة إلى تحسين تسيير المجلس.

البند السادس : التعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية ودعم المطالب الفلسطينية:

قامت الدكتورة / ربا جرادات المدير العام المساعد والمدير الإقليمي للدول العربية – بيروت – التابع لمنظمة العمل الدولية بالمشاركة في فعاليات اجتماعات المجموعة العربية حيث أعربت في كلمة نصها كالتالى :

شكراً جزيلاً لمعاليكم وشكرا لسعادة الأخ / فايز على المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية.

كنت أتمنى ان نلتقي اليوم شخصياً في قاعة مجلس إدارة المنظمة كما اعتدنا في السنوات السابقة لجائحة كورونا لكن امل ان تعود الأمور إلى سابق عهدها ان شاء الله واتطلع الى لقائنا في مؤتمر العمل العربي في الخامس من سبتمبر في هذا العام في القاهرة، ايضاً اعتدت على عقد لقاءات ثنائية وجه لوجه مع أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في المؤتمر لكني لازلت على استعداد لعقد هذه اللقاءات اذا اردتم في الفضاء الافتراضي لبحث أي شيء يتعلق بالمؤتمر او أي شيء يتعلق بالمكتب الإقليمي في بيروت.

لكن نظراً لضيق الوقت، يمكن لن يتثنى لي الدخول في تفاصيل نشاطاتنا وانجازاتنا وعملنا في الدول العربية لكن من خلال اللقاءات الثنائية نحن على استعداد الدخول في هذه التفاصيل مع مختلف المشاركين على مستوى الدول وعلى مستوى الإقليمي. اسمحوا لي في البداية ان اهنئ أطراف الإنتاج الثلاثة على التوافق على ترشيح لعضوية مجلس الإدارة واتطلع إلى العمل مع أعضاء مجلس الإدارة في المنطقة العربية وأود ايضاً بهذه المناسبة ان اهنئ شركائنا في الدول العربية على الإنجازات المختلفة لتعزيز الحقوق في العمل اللائق ودعم الحماية الاجتماعية وأود ايضاً ان اهنئ على الأخص المملكة العربية السعودية على المصادقة على بروتوكول رقم 29 لعام 2014 لاتفاقية العمل الجبري واتفاقية 120 وايضاً اتفاقية رقم 95 لحماية الأجور وأود ايضاً ان اهنئ دولة العراق على المصادقة على الاتفاقية رقم 185 اتفاقية وثائق هوية التجارة وايضاً اتفاقية رقم 184 بشان السلامة والصحة في الزراعة وهي التزامات نقدرها نحن عالياً في هذه المنظمة.

جائحة كورونا كما تعلمون ادت الى اشد ازمة في عالم العمل منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات ويتم التركيز على استجابة لتداعيات الفيروس وعالم العمل في استراتيجية المنظمة كما اطلعتم عليها في ملاحق، ايضاً ان منظمة العمل الدولية حالياً وايضاً تطبيقاً لاستراتيجية العالم في عام 2022 بالتعاون معكم، مع الحكومات والعمال وأصحاب العمل، الذي لعب دور مهم في مكافحة تفشي هذا المرض وايضاً سلامة العمال واستدامة الوضع مع العمال والوظائف.

تشير تقارير منظمة العمل الدولية الى ان المنطقة العربية عانت من خسارة 9.6% من ساعات العمل في عام 2020 أي ما يعادل 11 مليون وظيفة بدوام كامل مقارنة بالربع الرابع الأخير من عام 2019، لذلك يجب ان تتضافر الجهود ونركز على التعويض عن هذه الخسارة ولكن على رغم من تأثير الجائحة عالمياً، الحمد لله ازدادت الثقة للجهات المانحة لمنظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة وترجم ذلك من خلال زيادة في تمويل مشاريع المنظمة في المنطقة العربية بثماني اضعاف

التمويل عن السنوات السابقة، نحن كما تعلمون نفذنا العديد من الأنشطة ضمن برنامج العمل اللائق وننفد منها حالياً 6 برامج في منطقتنا ونأمل ان يزداد عدد هذه البرامج القطرية بأذن الله.

اود التنويه ايضـــاً انه خلال الجائحة كان تركيز شـــركائنا المتعددة في دول المنطقة على توفير فرص عمل على الحماية الاجتماعية وعلى السلامة والصحة المهنية وذلك بطلب من الدول المختلفة ومن شركائنا الاجتماعيين.

كان هناك ولا يزال تركيز كبير جداً من مكتبنا على دعم فلســطين وبالأخص دعم اســتراتيجية التشـغيل الفلسـطينية ونتوجه حالياً لتخصـيص تقريبا مليون دولار امريكي من مخصـصـات المكتب الإقليمي في بيروت والذي مخصـــصـــاته محدودة جداً لدعم جهود اعمار غزة. هذا بالإضـــافة الى جهودنا المكثفة لحشـــد الموارد لدعم فلســطين وذلك في شـــح الدعم الدولي في ظل جائحة كورونا والأوضاع الاقتصادية على جميع دول العالم والدول المانحة. ايضاً الأوضاع في لبنان استدعت الى تكثيف مساعداتنا لتشمل ايضاً الاستجابة لانفجار بيروت.

كنت أتمنى لو ان هناك متسع من الوقت لاستعراض انجازاتنا ومشاريعنا في كل دولة على حدي وايضـاً على المسـتوى الإقليمي وايضـاً انجازاتكم أنتم، انجازاتكم في عالم العمل في كل دولة لكن لا اريد الاطالة نظراً لضيق الوقت وزخم اجندة هذا الاجتماع وكما ذكرت سابقاً نحن على استعداد لعقد لقاءات ثنائية لنناقش التعاون الثنائي مع الدول العربية المختلفة وأتمنى لكم مشـــاركة ناجحة ومثمرة والسلام عليكم ورحمة الله.

كما قام ســـعادة الســـيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بأعداد تقريره السنوي الذي قدم باللغات الأربعة "العربية – الإنجليزية – الفرنسية – الإسبانية" بشأن المستوطنات الإسـرائيلية وآثارها الاقتصـادية والاجتماعية على أوضـاع أصـحاب الأعمال والعمال في فلسـطين والأراضي العربية المحتلة.

حيث تم إعداد هذا التقرير الهام الذي يصـــف حقيقة ما يجرى على أرض الواقع اســـتنادا إلى تقارير وزارات العمل في فلســطين ولبنان وفي الأراضـــي العربية المحتلة الأخرى وأي معلومات وبيانات متوفرة لدى منظمة العمل العربية من مصادر عربية وإقليمية ودولية.

أهم النقاط التي تضـــمنها تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشـــأن المســـتوطنات الإسـرائيلية وآثارها الاقتصـادية والاجتماعية السـلبية على أوضـاع أصـحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:

- أشار التقرير إلى تصاعد الانتهاكات والسياسات التدميرية المتبعة في فلسطين لتشمل العديد من الاعتقالات والاعتداءات الغير مبرر لها على ممتلكات المواطنين في الضـــفة الغربية وقطاع غزة والقدس وعلى الرغم مما تعرض له العالم من تحدي كبير خلال عام 2020 نتيجة الجائحة (كوفيد- 19) إلا أن دولة الاحتلال واصـلت سـياسـات الاسـتيطان والضـم وإغراق السوق الفلسطيني ببضـائع المستوطنات ومواصـلة الحصـار المفروض على قطاع غزة.

- استغلت الدولة المحتلة انشغال العالم بمحاربة الوباء ضاربة بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية للقضاء على أي حل سياسي لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف ولم تكتفي الدولة المحتلة بذلك ولكن سعت إلى ممارسة الضغط لوقف الدعم الخارجي في ظل استمرار التحكم في المعابر والحدود وتقطيع حركة أواصر البلاد بعشرات الحواجز الدائمة والمتحركة، وممارسة التمييز ضد العمال الفلسطينيين المشتغلين لدي الإسرائيليين والتهرب من التزاماتها كدولة محتلة وفق القانون الدولي.
- ضاعفت سياسات الاحتلال من معاناة الشعب الفلسطيني وتعمدت الإضعاف من الاقتصاد الفلسطيني والعمل على حرمان المواطنين من حقوقهم محاولة من ذلك تصفية وإنهاء القضية الفلسطينية.
- كما تضمن التقرير الإشارة إلى أهم الاختراقات في ملف العمل وكما يلي:

- استمرار إعاقة حركة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر والذي يعد مخالفاً لاتفاقية "باريس الاقتصادية".
- استمرار المشغلين الإسرائيليين في إجراء عمليات التزوير لقسائم الرواتب الشهرية للعمال الفلسطينيين مما يؤدي إلى انخفاض المبالغ المالية الخاصة بالتعويضات للحقوق الاجتماعية لهم.
- قام أصحاب العمل الإسرائيليين بتسريح العديد من العمال في ظل جائحة كورونا وطردهم من أماكن عملهم ولم يتم تعويضهم عن فترة تعطلهم.
- إلقاء العمال الفلسطينيين المشتبه بإصابتهم أو المصابين بمرض (كوفيد - 19) على قارعة الطريق وعدم استيعابهم في المستشفيات الإسرائيلية.
- إجبار فئة من العمال الفلسطينيين العاملين في قطاع الخدمات والتنظيف في المغاسل بتنظيف ملابس المصابين بالفيروس.
- تظل الدولة المحتلة غير ملتزمة بتطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية على العمال الفلسطينيين في بيئة عملهم حيث بلغ خلال عام 2020 عدد حالات الوفاة إلى نحو (23) عامل وإصابة أكثر من (500) عامل.
- لا زالت الدولة المحتلة تدعم عمليات بيع تصاريح العمل في السوق السوداء من خلال سماسرة تصاريح العمل حيث يصل سعر التصريح إلى أكثر من (2500) شيكل شهرياً.
- مازال يحتجز الاحتلال الإسرائيلي أموال الحقوق الاجتماعية والتي تقدر بمليارات من عام 1970 وحتى الآن.

- كما تضمن تقرير وزير العمل بالجمهورية اللبنانية حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب العمل والعمال في الأراضي المحتلة في جنوب لبنان الإشارة إلى أن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتداءات الإسرائيلية وأيضاً بالتهديدات الدائمة بالاجتياح حيث تمنع النمو وتعيق الإنتاجية حيث تشكل البطالة نسبة 20 % إلى 25 % وذلك

بحسب الأعمال والأنشطة، ومع انتشار وباء كورونا وصلت البطالة إلى نسب غير مسبوقة، وترتفع معدلات البطالة خصوصاً عند النساء وتعود أسباب البطالة إلي:

- الأوضاع الأمنية المتوترة في تلك المنطقة.
- الصرف من العمل وتدني مستوي الأجور.
- إغلاق المؤسسات بسبب الظرف الاقتصادي المتردي.
- ظروف عمل صعبة وغير لائقة.
- انتشار وباء كورونا.
- كما أن الظروف المعيشية الصعبة تؤثر على أصحاب العمل والعمال ومن أهم المشاكل التي يتعرضون لها:
- صعوبة التنقل بين القري بسبب انعدام التنقل الداخلي نتيجة رداءة الطرقات.
- انقطاع شبة دائم للمياه. مع وجود تقنين كهربائي صعب للغاية.
- عدم توفر طرق زراعية مع عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر مشاريع الإفراز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوي المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.

- **كما تضمنت أحدث التقارير المتوفرة لدينا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2020 الإشارة إلى:**
- على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى إسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها. وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة تعكس ما يتعرض له العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2020، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية في حقهم رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية.

- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي.
- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة.
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية نحو (20) موقعاً على أراضي الجولان المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم.
- ترفض سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض.

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف العمال السوريون "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـــ "الأعمال الشاقة والقذرة " مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية.

*****

ثالثا : الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين
والأراضى العربية المحتلة الأخرى
يوم الثلاثاء الموافق 8 يونيو / حزيران 2021
من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

عقد الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021:

فقد قام مكتب العمل العربي والبعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف إجراء الاتصـــالات المناســـبة مع الجهات المعنية ، واتخاذ التدابير والترتيبات التنفيذية لتنظيم هذا الملتقي في أحســـن الظروف وذلك بالتنسيق والتعاون مع الهيئات المعنية في دولة فلسطين والبعثة الدائمة لفلسطين في جنيف وتم الاتفـاق على عقـد الملتقي يوم الثلاثـاء الموافق 8 يونيو / حزيران 2021 من خلال المنصة الالكترونية الساعة 5 إلى الساعة 6.30 بتوقيت جنيف .

وقد تضمن جدول أعمال الملتقى إلقاء كلمات لكل من:

1- سعادة السيد/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية.
2- معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل بدولة فلسطين.
3- سعادة السيد / جاي رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية.
4- ممثلو الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال)

ويمثل هذا الملتقي المتميز فرصـة حقيقية لتجميع الأصـدقاء ومحبي السـلام حول العالم للتعريف بحقيقة الأوضـاع غير الإنسـانية التي يمر بها عمال وشـعب فلسـطين، والتنديد والاسـتنكار الجماعي للممارسات والإجراءات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي الغاشم لدفع مكونات المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لإنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كلمات الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين
في الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021

كلمة سعادة السيد / فايز علي المطيري – مدير منظمة العمل العربية

معالي الدكتورة / لميا الدويهي وزيرة العمل في الجمهورية اللبنانية

رئيسة المجموعة العربية في الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي

معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل في دولة فلسطين

سعادة السيد / جاي رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية

أصـــحاب المعالي والســـعادة ممثلو أطراف الإنتاج والمنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية

السيدات والسادة المشاركون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ليس بالضـرورة أن تكون فلسـطيني الجنسـية والنسـب لتحب فلسـطين، فحبها يأتي بالفطرة مع الولادة، ويكبر ويعرّش فينا، فمن منا لم تكن القدس وفلسـطين قضـيته الأولى، ومن منا لم يدمي قلبه ما يحدث في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس اليوم ..

فلو قصصت عليكم حكاية مجموعة من المارقين قامت بالسطو على منزل أحد أصدقائي، وادعت ملكيتها للمنزل الذي ولد وعاش فيه، سـتسـتنكرون ذلك حتماً، وسـتقولون ألا يوجد في بلده "قانون" نعم يا سادة.. هناك قوانين وأعراف دولية وقرارات أممية يضرب بها عرض الحائط، وتنفذ الأحكام بقانون الغاب.. فإن ما وصـلت إليه سـلطات الاحتلال من بطش وظلم وطغيان فاق كل اعتبار، حيث تواصل ممارسة التطهير العرقي في حي الشيخ جراح وغيره من الأحياء كحي بطن الهوى في بلدة سـلوان، بمسـاعدة ميليشـيات متطرفة لإخلاء الأحياء الفلسـطينية المقدسـية بشـكل قسـري، بموجب قرارات باطلة وزائفة، وإلا فعقوبتها الحصار وتنفيذ حملات الاعتقال في صفوف سكانها.

كان حي الشيخ جراح في القدس الشرقية انطلاقة الشرارة الأولى للمواجهات بين قوات الاحتلال والشعب الفلسطيني، وشغلت قضيته الرأي العام العربي والعالمي، وقادت لفصل جديد من الانتفاضة الفلسطينية، فهبت القدس وانتفضت لرمزيتها ومسجدها الأقصى ولهويتها العربية الأصيلة، وزرعت في الأرض المباركة أملاً بأن يُزهرَ الليمونُ، وتُورق بياراتها الخضراء في الأيام القادمة .

أعزاءي المشاركين..

زادت جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصـادية والاجتماعية والصـحية الوضـع سـوءاً ليضـيف الإغلاق الكلي والجزئي وإجراءات الحظر التي تم اتخاذها المزيد من الضغوط الاقتصادية، في ظل

شـح الموارد، وتراجع الدعم الخارجي، والتضـييق على التنقل والتجارة بفعل سـياسـات الاحتلال الجائرة، مع اسـتمرار مشـكلة سـماسـرة التصـاريح وحصـار وسـائل الإنتاج وارتفاع وتيرة إقامة المستوطنات ومصـادرة الأراضـي والموارد الطبيعية؛ مما أدى إلى تخارج منشآت اقتصـادية وفقدان آلاف العمال لوظائفهم ومصـدر رزقهم؛ فتسـببت في ارتفاع نسـب البطالة والفقر. إن أدوات الضـغط هذه مجتمعة زادت من وطأة الجائحة على عمال وشـعب فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة، وأضافت مزيداً من التعقيد للوضع الاستثنائي والحَرِج الذي يعانون منه .

فلابد من حشـد الدعم الكامل لعمال وشـعب فلسطين والأراضـي العربية المحتلة للخروج من هذه الأزمة الاسـتثنائية الطارئة وإعادة البناء بشـكل أفضـل؛ لسـد الفجوات التي عمقتها الجائحة، وتأكيد مطالبهم في اسـترداد حقوقهم الإنسـانية المشـروعة. وأناشـد من على هذه المنصـة أحرار العالم؛ مناصـري السـلام ومناهضـي العنصـرية؛ لإدانة هذه الممارسـات التي تقوم بها سـلطات الاحتلال واسـتثارة الرأي العام العالمي ضـد هذه الأفعال المشـينة، كما أدعو أطراف الإنتاج الثلاث لدعم الاقتصـاد الفلسـطيني وتحفيز الاسـتثمار، وإيجاد التمويل اللازم، والمسـاهمة في تفعيل شـبكة للأمان المالي والاقتصـادي لمواجهة سرقات الاحتلال لحقوق العمال الفلسطينيين. كما أجدد دعوتي لمنظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم الصـندوق الوطني الفلسـطيني للتشـغيل والحماية الاجتماعية بالتنسيق مع منظمة العمل العربية.

وختاماً أود أن أؤكد لكم.. هناك على أرضٍ هي "أُم البدايات، وأُم النهايات"، رجالٌ صـدقوا ما عاهدوا الله عليه.. باقون على أرضـها ما بقي الزعتر والزيتون كصـخرة مباركة من جبال القدس شـهدت معراج السماء.. ليثبتوا للعالم أجمع أن القدس عربية النشـأة والتكوين والحضـارة.. رجالٌ لن يستكينوا ولن يهنوا حتى إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف .

فأبواب القدس العتيقة لن تقفل، وسنصلي قريباً في المسجد الأقصى إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كلمة سعادة السيد / نصري أبو جيش – وزير العمل بدولة فلسطين

سعادة صديق فلسطين العزيز السيد جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية

سعادة الاخ ابن فلسطين الوفي السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية

السادة رؤساء فرق الحكومات واصحاب الاعمال والعمال

السيدات والسادة المشاركين مع حفظ الالقاب والمسميات

اهلا وسهلا ومرحبا بكم جميعا

احييكم واشكر لكم تواجدكم وتضـامنكم الدائم مع شـعبنا وعمالنا ... فلكم من فلسطين وشـعبها كل التحية والتقدير

السيدات والسادة

يجمعنا مرة اخرى يوم التضـــامن مع عمال وشـــعب فلســـطين وقد حالت جائحة كوفيد _19 من لقائنا الوجاهي، نجتمع وما زال عالمنا يعيش تحت تأثير الجائحة بتداعياتها الصـــحية والاقتصـــادية والاجتماعية وكما أكد تقرير العمالة العالمية والافاق الاجتماعية اتجاهات 2021 فان الازمة ازمة تشغيل بالإضافة لكونها ازمة صحية.

لقد اخضـعت الجائحة عالمنا افرادا وجماعات ودول لاختبار كبير في التنسيق والتعاون والتكامل وتقديم العون والمساندة وربما تكون منظمة العمل الدولية الاقدر على تجاوز هذا الامتحان الصعب

السيدات والسادة

كان عاما صـعب على العالم ولكنه كان اكثر صـعوبة على فلسطين ليس فقط بسبب اثار الجائحة بل بسبب سياسات الاحتلال وعدوانه المتواصل على شعبنا ولا شك انكم عشتم معنا وتابعتم العدوان الاخير والذي خلف وراءه اكثر من 350 من الشـهداء نصـفهم من الاطفال والنسـاء وحوالي 2000 من الجرحى واكثر من 75 الف مشـرد بعد تدمير اكثر من 1470 بيتا وبرجا سـكنيا وما يزيد عن 2000 منشـاة اقتصـادية ومولد للطاقة ومراكب للصـيد، وحتى لحظة حديثي امامكم الان يتواصـل عدوان من نوع اخر على مدينة القدس ومقدســاتها واحيائها في هجمة تهدف الى تقســيم المســجد الاقصى وطرد السكان من احياء الشيخ جراح وسلوان .

السيدات والسادة

لقد اســتغل الاحتلال الجائحة لفرض ســياســات جديدة وتصــعيد عدوانه على شــعبنا، فقد عزز الاستيطان ووسع دائرة هدم المنازل والمنشآت وشدد الاغلاق والتحكم في حركة البضائع والافراد، وفوق كل ذلك دفع بعملية الســـلام الى حافة النهاية والفشـــل ضـــاربا عرض الحائط بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية بقصد انهاء اي فرصة لحل الدولتين.

السيدات والسادة

يواجه شعبنا سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي من دولة تعتبر نفسها فوق القانون ومع ذلك فشـعبنا متمسـك بأرضـه وحقه في الحياة في دولة حرة ذات سـيادة وعاصـمتها القدس الشـريف مستندا الى اشقاءه واصدقاءه واحرار العالم.

السيدات والسادة

عملت الحكومة مع شـركائها على الحد من اثار العدوان والجائحة رغم شـح الموارد والامكانيات فعلى صـــعيد قطاع العمل نفذنا خطة اســـتجابة طارئه لدعم عمالنا المتعطلين عن العمل وتقديم القروض والدعم للمنشآت المتعثرة وقدمنا الدعم القانوني لعمالنا العاملين لدى المشغلين الاسرائيليين وعقدنا اتفاقية ثلاثية منذ بدء الازمة للحفاظ على الاجور وتوجنا حوارنا الاجتماعي بعقد المؤتمر الوطني الاول للحوار الاجتماعي والذي تشـــرف بمشـــاركة المدراء العامين لمنظمتي العمل الدولية والعربية حيث اطلقنا بمشاركتهم ومشاركة دولة رئيس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتي

اعدت بالتعاون مع خبراء منظمة العمل الدولية واطلقنا حوارا للضمان الاجتماعي وتوافقنا على رفع الحد الادنى للأجور.

السيدات والسادة

يرسل المدير العام لمنظمة العمل الدولية مشكورا ويشكل سنوي بعثة لتقصي الحقائق حول اوضاع عمال فلسطين والاراضي العربية ويصدر تقريرا بذلك، حيث أكد التقرير مرة اخرى سوء الاوضاع الاقتصادية بفعل سياسات الاحتلال وانعكاس ذلك على مؤشرات سوق العمل خاصة معدلات البطالة المرتفعة واكد التقرير استمرار الانتهاكات بحق عمالنا على المعابر والحواجز والعمل في ظروف عمل غير لائقة مع الاستمرار في انتهاك الحقوق المالية والاستغلال من قبل اصحاب العمل والسماسرة وصولا الى فقدان عشرات العمال لأرواحهم سنويا.

السيدات والسادة

امام هذا الواقع نتطلع الى العمل معا:

1. لتحويل تقرير المدير العام الى اليات تنفيذية تؤدي الى وقف الانتهاكات.
2. ندعوكم الى دعم صندوق التشغيل واستراتيجية التشغيل بعقد مؤتمر لمانحي التشغيل في فلسطين.
3. ادانة الانتهاكات الاسرائيلية بحق عمالنا.

السيدات والسادة

مرة اخرى انقل لكم تحيات شعبنا واجدد شكري لكم ومن خلالكم الى شعوبكم الشقيقة والصديقة التي اختارت الوقوف والتضامن مع الحق والعدل والسلام مع شعب فلسطين وقضيته

كلمة سعادة السيد / جاي رايدر – مدير منظمة العمل الدولية

السيد / فايز علي المطيري -المدير العام لمنظمة العمل العربية.

سعادة السيد / ناصر ابو جيش - وزير العمل في دولة فلسطين.

معالي السفيرة / جوليا ايمنت شندور / الممثل الدائم لناميبيا.

معالي السيدة / ريتانا هورننج دروس – رئيس فريق أصحاب الاعمال في مؤتمر العمل الدولي.

معالي السيدة / كتالينا باشية - رئيس فريق العمال في مؤتمر العمل الدولي.

سيداتي وسادتي، أصدقائي الأعزاء، اسمحوا لي أن أبدأ كما أفعل دائمًا في هذه المناسبة بتوجيه الشكر لمنظمة العمل العربية لاستضافتها مرة أخرى هذا الاجتماع المهم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين، فهو يتيح لي الفرصة للتكرار مجددًا دعمي الشخصي للتضامن مع شعب

فلسطين، يمنحني أيضًا الفرصة لأؤكد لجميع المشاركين أن منظمة العمل الدولية ستواصل بذل كل ما في وسعها لتحسين وضع العمال في فلسطين.

من المؤسف أن التقارير التي قدمتها مرة أخرى إلى مؤتمر العمل الدولي لا تقدم صورة لا عن تحسن في ظروف العمل في فلسطين وإنما لمزيد من التدهور في وضع مأساوي بالفعل .اسمحوا لي فقط أن أقدم لكم اقتباسًا قصيرًا من نص تقريري، يقول (كان عام 2020 كئيبًا. بعد أكثر من خمسة عقود من الاحتلال، سوق عمل فارغ يعاني من عجز كبير في الحماية والحقوق اضطررت إلى مواجهة تداعيات وباء كوفيد -19، كانت النتيجة مدمرة للعمال الفلسطينيين وعائلاتهم. لقد أثر الانكماش الاقتصادي وإغلاق الأعمال على النساء والشباب بشكل أكبر) بمعنى أخر إذا كان بإمكاني التبسيط، أعتقد أن هذا هو قصة أزمة داخل أزمة .جلبت الأزمات الدائمة لسوق العمل الفلسطيني وظروف الاحتلال والآن بالطبع أزمات جائحة كوفيد -19 .يضاف إلى ذلك المعاناة الإضافية والخسائر المأساوية في الأرواح التي نجمت عن اندلاع النزاع الأخير المميت في غزة وأجزاء من الضفة الغربية .وحقيقة الأمر أن أزمة سوق العمل في فلسطين في ظل ظروف الاحتلال المطول وصلت إلى مستويات لا تطاق، حيث يوجد احتلال يتعمق ولا يخف .لقد صدمت من حقيقة أنه عندما بدأت منظمة العمل الدولية في الإبلاغ عن الوضع لأول مرة في الثمانينيات، كان الرقم في المجموعة 100 ألف في الضفة الغربية، واليوم هناك 650 ألفًا، وهذا بالإضافة إلى التجريدات والقيود المصاحبة لعملية Skyfall في سوق العمل الفلسطيني.

واسمحوا لي أن أقدم لكم عدد قليل من الإحصاءات التي يمكنك أن تقرأ في تقريري، لتوضيح عمق الكارثة في سوق العمل الفلسطيني ، وان معالي الوزير قد سبق الإشارة إلى بعضها، ما شهدناه هو انخفاض في مؤشرات القوة العاملة الفلسطينية حيث أن الكثير من الناس يتخلون ببساطة عن المشاركة في سوق العمل في شعور ببعض اليأس كما ذكر الوزير ، البطالة في غزة تقترب من 50٪ ، وعدد الشباب الذين ليسوا في التوظيف أو التعليم أو ما يسمى بذلك، مرتفع بشكل مثير للقلق لأن هذا هو الجيل القادم من الشباب الفلسطيني الذي يجب أن يبني حياتهم الخاصة ، وبذلك يساعدون في بناء الاقتصاد الفلسطيني، 27٪ هو معدل الشباب و 40٪ من الشابات ، هذه ظروف مأساوية حقًا.

على الرغم من كل هذا، فقد حدثت تطورات إيجابية في سوق العمل الفلسطيني خلال العام الماضي، وأود أن أهنئ الوزير والشركاء التنفيذيين على الصمود والجهود المستمرة التي بذلت لإخراج تلك التحسينات، أود أن أذكر بشكل خاص أهمية المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للتشغيل الذي عقد في مارس / آذار 2020 والذي تشرفت بالمشاركة فيه، فقد كان إشارة مهمة للغاية على التزام السلطات الفلسطينية بحوار اجتماعي حقيقي وثلاثي الأطراف. جاء ذلك عقب التوقيع على اتفاقية متعددة الأجزاء لحماية أجور العمال وتوفير وقت استجابة طارئة، كما أود أن أهنئ الحكومة والسلطات والشركاء التنفيذيين على اعتماد أول استراتيجية وطنية للتوظيف .هذه كلها مبادرات مهمة للغاية وستبذل منظمة العمل الدولية قصارى جهدها لمواكبتها وتنفيذها.

كما أننا نعمل منذ سنوات عديدة مع السلطة الفلسطينية، للأسباب التي أوضحناها في شريط الفيديو الذي شاهدناه قبل بداية اجتماعنا، في محاولة على تأمين التشغيل ونظام للضمان الاجتماعي يناسب القطاع الخاص مما من شأنه أن يمكن من تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت في باريس قبل سنوات عديدة، مما سيمكن العمال الفلسطينيين الذين عملوا في إسرائيل من الحصول على مساهمة الضمان الاجتماعي، وهي مساهمة تعود إليهم على النحو الصحيح.

كما أود أن أعلق على ظروف هؤلاء العمال الفلسطينيين لأسباب تم الأعراب عنها جيدا من قبل هؤلاء العمال الذين شاهدناهم في الفيديو الذين يعملون إما في إسرائيل أو في المستوطنات بالفعل، والأرقام كما رأينا تبلغ 150 ألف، وهؤلاء أشخاص أعتقد أن مسؤولية منظمة العمل الدولية اتجاههم ثقيلة بشكل خاص، والحاجة إلى تعاون حقيقي من كلا الجانبين تكتسي أهمية خاصة.

وهناك مسائل كثيرة حول نقاط العبور لم تحل بعد، وهناك مسائل تتعلق بالضمان الاجتماعي لا تزال بحاجة إلى معالجة، وهناك جهود تبذل في مجال الصحة والسلامة، ولا سيما في مجال البناء، ولا بد من الاستمرار فيها. ولكنني أود أن أذكر اليوم أحد المجالات، وهو إذا ما فكرت في أن له أهمية ذات أولوية، وهو نظام السمسرة في وظائف الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، فإن هذا وضع مسيء، ويتناقض مع المبدأ الأساسي لمنظمة العمل الدولية الذي يقضي بأنه لا ينبغي لأي عامل أن يدفع مقابل عمله، فهذه ليست عملية توظيف عادلة.

لقد تم اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير، وأنا أفهم ما قيل اليوم من أنها لم تعد كافية بعد لتحسين هذا الوضع، وأعتقد أن التعاون يجب أن يستمر حتى يتم تفكيك نظام السمسرة بالكامل .أينما يعمل السماسرة، يجب أن تتوقف عملياتهم.

أخيرًا، أيها السيدات والسادة - أصحاب المعالي، اسمحوا لي أن أقول إنها رسالة مشتركة في جميع التقارير التي قدمتها إلى المؤتمر حول أوضاع العمال في الأراضي المحتلة، إنها رسالة مشتركة مفادها أنه بمجرد استمرار الاحتلال، لن يتمكن سوق العمل الفلسطيني أبدًا من العمل بكامل إمكاناته، ولن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على عمل لائق بالطريقة التي يجب أن يكونوا أحراراً في الحصول عليها، وهذا هو السبب في أن منظمة العمل الدولية هي وكالة تابعة للأمم المتحدة هذا هو السبب في أنه لا يزال من الأهمية، أن تصل حالة الدولة ليس في المستقبل البعيد ولكن في الوقت المناسب حيث يتمكن الشباب الفلسطيني من مواجهة فرص جديدة ويمكن الاستفادة منها، وان جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة يجب الالتزام بها التزاماً كلياً وهذه مسؤولية منظمة العمل الدولية؛ يجب أن نساهم في هذا الوضع.

أشكركم جميعًا مرة أخرى للسماح لي بالمشاركة في هذا الاجتماع وأود أن أؤكد للوزير أننا جميعًا نشارك في هذا حتى من التزام منظمة العمل الدولية المستمر بالعمل من أجل تحقيق الأهداف التي نتشاركها جميعًا. شكرا جزيلا لك.

كلمة ممثل فريق الحكومات

سعادة السفيرة / جوليا شندورو – سفيرة ناميبيا –

في بداية الأمر نشكر المدير العام الذي وفي ظروف صعبة أدى إلى وضع هذا التقرير حتى تحت ظل هذه الجائحة ونرى أن الجائحة (كوفيد -19) مثلت الكثير من التحديات للفلسطينيين وأسرهم ونجم عنها إغلاق العمل وانحسار للاقتصاد. إن الاثار السلبية للجائحة قد تفاقمت وتزايد من خلالها العنف الذي اقترف ضد فلسطين في الأسابيع الأخيرة بما في ذلك العمليات العسكرية والاستخدام المفرط للقوه والذي أدى إلى وفاة وجرح الكثيرين بما في ذلك الأطفال. ونعرب عن عميق انشغالنا للآثار المدمرة إنسانياً واقتصادياً واجتماعيا على غزة ونطالب من إسرائيل فك كافة السياسات والإجراءات التي تقيد الحياة في فلسطين وبما في ذلك القدس. وتعتبر إقامة المستوطنات "غير قانوني "كما هو معروف في القانون الدولي.

يسير عام 2021 في نفس الاتجاه وهناك أيضاً الانحسار الاقتصادي الذى يؤثر في حياة الكثير ، إننا نعرف أن الاحصائيات التي صدرت عن مكتب إحصائيات فلسطين تشير إلى الأثر الوخيم للجائحة على السوق الاقتصادي وعلى العمالة التي فقدت الكثير من الوظائف وأغلقت الكثير من المشاريع إن وظائف الفلسطينيين انخفضت في إبريل إلى حد كبير بحلول هذا الشهر ولا بد أن انخفضت أكثر مع وجود العديد من الحوادث المهنية أيضاً للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل و عليه نطلب من إسرائيل أن تطبق السلامة والصحة المهنيتين في مواقع البناء كما نطالب بمساعدة وكالة الاونروا وزيادة التمويل للوكالة حتي تتمكن من العمل السليم وتوفير الخدمات في مجال الرعاية الصحية الأولية والتعليم ونوافق على ملاحظات المدير العام وهو أن كل فرصة تشير إلى انحسار الحقوق وتراجع الأوضاع وهذا يعظم من هشاشة الوضع في فلسطين وهشاشة الحماية الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

كلمة السيدة / ريناتا دراوز: " MS R. Hornung – Draus "

- رئيس فريق أصحاب الأعمال -

السيد فايز على المطيري " مدير منظمة العمل العربية " ،السيد جاى رايدر "مدير منظمة العمل الدولية "، دكتور نصري أبو جيش وزير العمل بفلسطين أصحاب المعالى، السيدات والسادة في بداية الأمر أتقدم بالشكر على دعوتكم للمشاركة في اجتماع التضامن مع الشعب وعمال فلسطين ، إننا نرى أنه من واجبنا أن نعرب عن ضرورة التضامن معم في هذه الأوضاع الحرجة بالنظر إلى جائحة (كوفيد -19) إننا نسلم ونآسف لأن الوضع في حالة توتر كبير والمدنيون في الخطوط الأمامية ،المجتمع الدولي بما في ذلك منظمة العمل الدولية لها دور مركزي تلعبه من أجل مساعدة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى لكى نتمكن من المرور والانتعاش من هذه الازمة بشكل قابل للصمود وقابل للاستدامة وكما قال "السيد / مدير عام منظمة العمل الدولية "هذا العام يبدو أن عملية السلام تتباعد أكثر فاكثر ، إن الوضع قد تطرد إلى حد كبير ولازال سوق العمالة يعول على

المانحين الدوليين الماليين و على كل الوكالات المختلفة وقد يساعد هذا على الوضع الان ولكن لا يمكن أن يستمر، إن البطالة منتشرة والعمالة تزيد عن 28% والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لازلت تعانى للإيفاء بالتزاماتها ولازالت مضطرة إلى تسرح بعض الموظفين أو تخفيض وظائفهم إذا أن علينا أن نعمل من أجل أن نجد فرص جيدة لحل هذه الازمة التي لا يبدو لها نهاية وكما قال المدير العام بعض التقدم في الحوار الاجتماعي الثلاثي يستحق بعض التشجيع وكذلك علينا أن نشجع التركيبة الثلاثية لتحقيق المزيد من التقدم أما بالنسبة للمستقبل واستفادة القطاع الخاص سيكون حيوياً ومن الأهمية بمكان والامكانيات الموجودة في القطاع الخاص .وإزالة القيود وتدابير قيود الجائحة لا تساعد في هذا الوضع إذا هذه الظروف الصعبة ودعم منظمة العمل الدولية من أصحاب العمل والعمال والمؤسسات الخاصة بالحماية الاجتماعية كلها ستخلق ظروفاً من أجل تنقل العمال ودعم الأعمال التجارية وخلق المزيد من العمال وهذا كلة حيوي إن العمل من أجل السلام هو برنامج الصمود الكبير وهو البرنامج الرائد يعتبر مبادرة هامة لتعزيز الحوار الاجتماعي وسنطلب من المنظمة ان تركز على تدابير ستؤدى فعلاً على استحداث العمالة بشكل يتجاوز مجرد الاجتماعات والبلاغات والحوار وعلينا تعزيز اتساق العمل وتناسقه مع منظومة الأمم المتحدة ووكالتها الموجودة على أرض الواقع وعلينا أن نسلم بأن منظمة العمل الدولية هي الوكالة الرئيسية ميدانياً.

إن إدارة الاقتصاد وانتعاشه بشكل شمولي وقابل للاستدامة وسريع هو أكثر أهمية لفلسطين وللأراضي العربية المحتلة أكثر من أي منطقة أخرى في العالم وبالتالي بالنظر يأتي بعد ذلك الازمة السياسية الاجتماعية، إن سياسات الأمم المتحدة يحددها قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وفى قلب هذا هو ألا يمكن أن يتحقق السلام الدائم الا عند تحقق رؤية للدولتين (إسرائيل وفلسطين) يعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمن وبالتالي فإن أصحاب العمل يحثون كافة الجهات النشطة الكف عن خلق التوتر وأي عمل يحرض الكراهية والعنف. **الكلمات هامة** ولكنها ليست كافية مسؤوليتنا أن نعمل كمجتمع دولياً وآلا نترك النزاع بين إسرائيل وفلسطين يتغلل ويعمر جذوره والا نترك للأوضاع ان تسود وتدهور وذلك لكي لا تنطلق وتتجه للعنف المتزايد وتراجع في الأوضاع الاقتصادية إن المجتمع الدولي من واجبه أن يعلى حقوق الانسان والقانون الدولي ويقمع أي انتهاكات بشكل صريح أين ما وقع ومتى ما وقع وفي النهاية أعرب مرة أخرى على تضامنا رجالاً ونساءً مع فلسطين والأراضي المحتلة.

كلمة "السيدة / كاتلين باشية"

- رئيس فريق العمال

أصحاب السعادة السيدات والسادة يسعدني تناول كلمة نيابة عن مجموعة العمال الذين ينتمون إلى منظمة العمل الدولية تضامنا مع شعب ونساء ورجال وعمال فلسطين وزملائنا واصدقائنا في حركة النقابات العمالية الفلسطينية، سنقوم هذا العام باستعراض تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2021 حول الوضع في الأراضي المحتلة ومرة أخرى نرفع هذا التقرير إلى المؤتمر في أوقات تبعث على القلق إن الجائحة قد وضعت ضغوطاً إضافية على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني

وبالإضافة إلى ذلك قامت قوة الأمن الإسرائيلية بهجمات لا مبرر لها ومفرطة ضد الذين يتظاهرون في القدس الشرقية مما أدى إلى جرح مئات المتظاهرين وقتل العديد من الأشخاص وكذلك العمل علي طرد السكان الأصليين من منطقة الشيخ جراح. إن هناك أكثر من 200 أسرة في منطقة الشيخ جراح تم قلعهم من بيوتهم وليس هذا فقط يوجد 970 شخص بما في ذلك 440 شخص أصبحوا عرضة للتشرد وبالنظر إلى هذا التفاقم في الوضع فإن هناك 66 طفل وأكثر من 1900 شخص جرحوا بالإضافة إلى موت العديد ، إذا هذه الهجمة كان ثمنها مئات الملايين من الدولارات وأننا نطالب بمحادثات سريعة بين كافة الأطراف في الشرق الأوسط وإمكانية الجبر والتعويض وكيفية وضع حد للاحتلال الإسرائيلي تماشيا مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة في الأمم المتحدة حتى نضمن للشعب الفلسطيني أن يزدهر والا يعول للعمل لدى المحتل. كما نرى أنه بعد 50 عاماً من الاحتلال وآخذين بعين الاعتبار الاستعمار من قبل المستوطنين الذين يسرقون الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية هذا كله ينبغي أن يعكس وأن تعاد كل هذه الأراضي والموارد الطبيعية إلى أصحابها الشرعيين. إن قلقنا يزداد حيث أن التقرير يشير إلى المزيد من الانشقاق وأوضح ان نسب البطالة مرتفعة في غزة وذلك يؤثر في المرتبة الأولى على الشباب والنساء وحوالي 150 ألف شخص يعملون تحت إسرائيل ولكن تحت ظروف مهينة نجد أن الأجور متدنية والاهانة المستمرة كل يوم عند العبور إلى الحدود الإسرائيلية مع تواجد نظام عمل قمعي خصوصا في قطاع البناء. نرى أنه من الأهمية المتابعة من قبل المنظمة لأوضاع عمال فلسطين الذين يعملون في إسرائيل ولكن نضع نهاية للاستغلال والسمسرة للأذون و تصريحات العمل بإسرائيل وحماية العمال من ناحية السلامة والصحة المهنية وتوفير الرواتب الدنيا ، وعلينا أن نضع قاعدة بيانات حول الإصابات في العمل ونظم الضمان الاجتماعي في فلسطين وكذلك علينا أن نضمن أن إسرائيل أيضاً تساهم في التأمين الاجتماعي وتنقل ذلك إلى السلطات الفلسطينية و ذلك يتماشى ايضاً مع المصادقة على الاتفاقية المرتبطة بالتفاوض الكلى والتجمع وذلك ينسحب على كافة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل.

إن جائحة كوفيد – 19 سلطت الضوء على أهمية عدد من الجوانب للتصدي للتحديات الاقتصادية. فريقنا يريد أن يسلط الضوء على أهمية أن يكون هناك أسس متينة لسوق العمالة وهذا ايضاً قد نتج عن المؤتمر الذي انعقد في 2020 ونحن ندعو إلى اتخاذ وتظافر الجهود لكي نحقق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين ونحن ندعم المعونة لكي نساعد الشعب الفلسطيني وذلك تحسيناً لأداء المؤسسات بفلسطين لاسيما الآن في مواجه ازمة جائحة -19 وسنستمر في الدعم والتضامن.